

عدد خاص بقرار مجلس الأمن 1325  
حول المرأة والأمن والسلام

# كوئزبات

عدد 66

نشرية تصدر عن  
مركز المرأة العربية للتدريب  
والبحوث - كوثر

# 1325

القرار 1325:

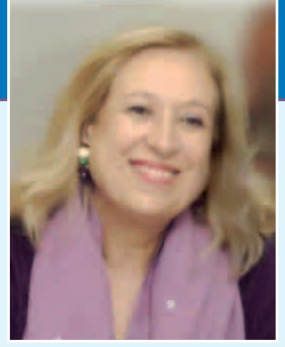
رؤية جديدة ومتجانسة مع منظور المساواة  
بين النساء والرجال في فترات السلم والنزاع

## اليمنيات بلا صوت

دور المرأة العراقية في السلم:

## استراتيجية مبكرة وتغطية سلبية للاعلام





د. سكينه جوراوي  
المديرة التنفيذية

## الإفتتاحية

حيثا من أجل إطلاق خطة عملها لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 قريبا وكذلك تستعد الإمارات العربية المتحدة بلورة خطتها. وماتزال عديد الدول تجد صعوبات وعراقيل كثيرة أمام إمكانية تطبيق القرار 1325 نظرا لاستمرار الحروب فيها وظروف عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي كما هو الحال بالنسبة إلى السودان وليبيا وسوريا واليمن والصومال، رغم وجود مبادرات ترنو إلى تبنيه.

وإضافة إلى الجهود المبذولة على المستوى الوطني، قامت جامعة الدول العربية بلورة استراتيجية وخطة عمل إقليميتين للنهوض بأجندة المرأة والأمن والسلام لتنفيذ القرار سنة 2012، واضعة بذلك إطارا عربيا لدعم جهود صياغة الخطط الوطنية. وتبذل عديد المنظمات الدولية والأممية والإقليمية جهودا على المستوى العربي من أجل التشجيع على تطبيقه على غرار ما تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الاسكوا»، والتي تتولى رفع وعي الدول بأهميته وبناء قدراتها من أجل صياغة خطط العمل. وقد طورت للغرض دليلا تدريجيا وآخر حوله وحول القرارات المكتملة له ودور البرلمانين والبرلمانيات في تطبيقها. وكذلك الشأن بالنسبة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تقدم الدعم الفني للدول لصياغة الخطط الوطنية. كل ذلك بمعاودة ودفع كبيرين من هياكل ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق المرأة.

وقد انضم مركز «كوثر» إلى جهود الاسكوا لا سيما في مجال التدريب، وتقديم الدعم الفني، حيث سيتم تدريب كوادر لجنة القيادة واللجان الوطنية تحت إشراف وزارة المرأة والأسرة والطفولة بتونس وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل بلورة خطة العمل الوطنية التونسية للقرار 1325 والتي من المنتظر أن تعرض أمام مجلس نواب الشعب خلال سنة 2018. كما يشكل هذا العدد من نشرية مركز «كوثر» «كوتريات» ثمرة الشراكة مع الاسكوا لمزيد التعريف بالقرار 1325 والقرارات المكتملة له والتوعية بأهميته، ولعرض مجمل التجارب العربية المتصلة بتنفيذه ●

ما يزال تفاعل جل الدول العربية مع قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والأمن والسلام يسير إلى يومنا هذا ببطء واحتشام، في حين كان يجب أن يحظى بأكثر اهتمام وتفاعل بالنظر إلى ما عرفته المنطقة العربية وتعرفه من تغيرات وصراعات ومنعطفات أثرت وما تزال على أمن المنطقة وسلامها واستقرارها.

ولعل هذه الدول لم تتفطن حتى اليوم إلى أهمية ما جاء به القرار لفائدة ملايين من النساء العربيات في مختلف مراحل حياتهن وأيا كانت أوضاعهن ومكانتهن في المجتمع... حيث لا توجد امرأة بمنأى عن العنف وانعكاساته سواء في أوقات السلام أو في أوقات النزاع. وحيث يمكن لهؤلاء أيضا أن يدفعن بشكل فعال عمليات إحلال الأمن وفض النزاعات إذا ما شاركن بالكامل في بناء السلام.

وتتمثل أهمية القرار 1325 وقيمه المضافة في مسار تعزيز الحقوق الإنسانية للنساء، في كونه لا يعكس فحسب إدراكا بالتأثير المختلف وغير المتناسب للنزاعات والحروب على النساء والرجال، ويدفع في اتجاه توخي توجهات مغايرة من أجل حفظ السلام، مع التنصيص على ضرورة مشاركة النساء في مفاوضات السلام والاستفادة منها، بل هو في جوهره يدفع نحو حماية حقوق النساء وتعزيز مشاركتهن في مسارات اتخاذ القرار ووقايتهن من جميع أشكال العنف في حالات السلم أيضا.

وهو كذلك يهدف إلى تشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتحفيزها على بلورة خطط عمل وطنية لتفعيل تبنيه وتنفيذه على أرض الواقع، من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز الأمن عبر إدماج منظور النوع الاجتماعي وقضايا المرأة في عمليات الوقاية من النزاع وتعزيز الاستقرار وإحلال السلام.

عربيا، استجابت للقرار بشكل متفاوت ثلاث دول فقط هي العراق وفلسطين والأردن من خلال بلورة خطط عمل وطنية، وكان ذلك خلال الفترة 2014 - 2016. وها هي تونس تعمل

# في البدء كلمة

لبنى النجار الزغلامي

الاستقرار، وكذلك مشاركة النساء في صنع القرارات المرتبطة بتضادي نشوب الحروب، ووقف النزاعات الدائرة وإحلال السلام. ويشمل المحور الرابع عمليات الإغاثة عبر دعم أدوار النساء في عمليات الإغاثة وإعادة البناء والإعمار....

ويبدو إذن أن القرار يلزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتوفير آليات الوقاية وأدوات الحماية وتعزيز مشاركة النساء عبر توفير بيئة حساسة لقضايا النساء وداعمة لحقوقهن وأدوارهن المختلفة والمتعددة. وهو ما يفسر استجابة عديد الدول المستقرة للقرار وتبنيه بالشكل الكامل قبل غيرها من الدول الأخرى. إلا أن تنفيذه لا يخلو من عديد التحديات المرتبطة أساسا بمدى قدرة مختلف الدول على توفير هذه البيئة وخلق الأرضية الملائمة والآليات الضرورية لتنفيذه بمشاركة جميع الأطراف والجهات المعنية والفاعلة. وهي تحديات تواجهها أساسا الدول التي تعيش صراعات وحروباً، والدول الفقيرة والنامية.

تبرز أهمية القرار 1325 الذي جاء لتعزيز آليات الحماية الدولية للنساء في كونه يدفع في اتجاه تطوير حقوق النساء في كافة المجالات، وتعزيز مشاركتهن في جميع مناحي الحياة، ومراعاة منظور النوع الاجتماعي في جميع البرامج والقطاعات. وهو كذلك يعترف بأثار وانعكاسات الحروب المتفاوتة على النساء والرجال ويدفع بأجندا المرأة والأمن والسلام إلى الأمام في سبيل عالم خال من العنف والصراع.

لسائل أن يتساءل : ما الذي يدعو دولا مثل النرويج والدانمارك والمملكة المتحدة وهولندا وفلندا وألمانيا وسويسرا وإسبانيا وبلجيكا وغيرها الكثير الكثير من الدول المتقدمة والمستقرة إلى أن تكون من بين أولى الدول المتبنية لقرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والأمن والسلام؟ ما الهدف الذي تسعى هذه الدول إلى تحقيقه بعملها على وضع خطط وطنية ملائمة لأوضاعها ومستجيبية لاحتياجاتها وتطلعاتها على مستوى المرأة والسلام؟

في الحقيقة، الإجابة واضحة وجليّة لكل من تمعن في نص القرار 1325 وبنوده وتفحصه مليا. فهو لا يستهدف الدول التي تعيش حالات النزاع والحروب فحسب، بل هو يضع آليات وتدابير تشمل : الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة. وهو ما يعني أن الدول المستقرة معنية كغيرها من الدول بالقرار ومحتواه، وهي مدعوة أيضا لا إلى تبني القرار فحسب، بل إلى بلورة خطط وطنية لتفعيله وتنفيذه.

يرتكز القرار على أربعة محاور كبرى هي : أولا الوقاية من الحروب والنزاعات من خلال تعديل القوانين التمييزية ضد المرأة ووصولاً إلى مقاضاة منتهكي حقوق النساء، وثانيا حماية النساء عن طريق مناهضة جميع أشكال العنف في المجتمع سواء الممارس في أوقات السلم أو في حالات النزاع، والذي تمارسه أطراف النزاع وغيرها. أما المحور الثالث فيرتبط بتعزيز مشاركة النساء في جميع مسارات ودوائر اتخاذ القرار وتشمل المشاركة السياسية والمدنية خلال فترات

## رؤية جديدة وملتجاسة مع منظور المساواة بين النساء والرجال في فترات السلم والنزاع

هادية بالحاج يوسف - مركز «كوثر»

أخذت عديد المواثيق والمعاهدات الدولية بعين الاعتبار أجزاء مختلفة من حقوق النساء، إلا أنها لم تكن كافية لجعل النساء يتمتعن بحقوقهن الإنسانية. وكان لا بد وفي كل مرة وحسب كل سياق، التذكير بحقوق النساء في كامل مراحل حياتهن، ولذا كان من الحتمي اعتماد القرار 1325 في سنة 2000 والذي يهتم بأوضاع وحقوق وأدوار النساء في علاقتها بالأمن والسلام.

وبالرغم من الترحيب الذي لقيه القرار بوصفه أول قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والأمن والسلام، إلا أنه ما زال إلى يومنا هذا غير معروف من عديد الدول وخاصة الدول العربية التي وحتى فترة قريبة كانت تعتبر القرار يهم فقط البلدان التي تعيش نزاعا مسلحا.

وكذلك كممثلات للأمين العام للأمم المتحدة. وتحيل الحماية إلى حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتشمل تدريب العاملين والعاملات في عمليات حفظ السلام في مجال حقوق المرأة واتخاذ إجراءات فعالة لحمايةهن. ويدفع القرار نحو العمل على منع العنف ضد النساء من خلال تعزيز حقوق المرأة وأعمال المساواة وتطبيق القوانين. وأحد أهم النقاط التي يشملها هذا البند هي محاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب مثل العنف الجنسي، واستثناء جرائم العنف الجنسي من اتفاقيات العفو العام. كما يشدد على مسؤولية تعزيز حقوق النساء في إطار قوانين وسياسات الدولة. أضف إلى ذلك تعميم منظور النوع الاجتماعي في عمليات حفظ السلام، ويشمل تعيين مستشارين

مع قضايا المساواة بين الجنسين ومناهضة العنف والتمييز ضد النساء والفتيات قبل النزاع وخلال وبعد. وتتمثل المحاور الرئيسية للقرار في: الوقاية الذي يركز على ما قبل نشوب النزاع، الحماية خلال فترات النزاع وإحلال السلام، المشاركة في صنع القرار وبناء السلام، وأخيرا الإغاثة والانعاش والتي تشمل فترة النزاع وإعادة الإعمار.

وتعني المشاركة : مشاركة النساء في كافة مستويات صنع القرار وفي جميع عمليات السلام. وتشمل بذلك مشاركتهن في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي آليات منع النزاع، وضمن مفاوضات السلام، وعمليات حفظ السلام (كشرطيات وجنديات وعاملات مدنيات)،

يشكل القرار 1325 الذي اعتمده مجلس الأمن بتاريخ 31 أكتوبر عام 2000 نقلة نوعية في تعامل الأمم المتحدة مع حماية المرأة على الصعيد الدولي، وذلك من حيث الإقرار بالتأثير الخاص للنزاع على النساء والفتيات. ويؤكد القرار 1325 للمرة الأولى على أهمية مشاركة النساء ودورهن في إحلال السلام وبناءه. وهو يربط

**يشكل القرار 1325 الذي اعتمده مجلس الأمن بتاريخ 31 أكتوبر عام 2000 نقلة نوعية في تعامل الأمم المتحدة مع حماية المرأة على الصعيد الدولي**

بين مسائل التمييز ضد النساء وإقصائهن من المشاركة في صنع القرار والمشاركة في الحياة الاقتصادية وكذلك ممارسة العنف ضد النساء والفتيات.

يرتكز القرار على أربعة محاور رئيسية ويحتوي على 18 نقطة تغطي كيفية التعامل

**قرار مجلس الأمن 1820 (2008) :** يقر بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات كأسلوب حربي. ويعتبر منع وقوعه عنصراً أساسياً في عملية حفظ السلام والأمن العالميين ومن هذا المنطلق فهو يشكل جريمة حرب.

**قرار مجلس الأمن 1888 (2009) :** يشدد على أهمية إنهاء الإفلات من العقاب كعامل أساسي من أجل إنهاء النزاع وتجنب العودة له. تم بموجبه إنشاء منصب ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة معني بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة.

**قرار مجلس الأمن 1889 (2009) :** تم بموجبه تطوير قائمة تضم 26 مؤشراً لاستخدامها على المستوى الدولي لمتابعة تنفيذ القرار 1325.

**قرار مجلس الأمن 1960 (2010) :** يوفر نظاماً للمساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وطبقاً للقرار يمكن للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات

تنامي الاهتمام بالمشاركة الفعالة للنساء في المفاوضات وحفظ السلام وفي مراحل ما بعد النزاع بقطع النظر إن كانت النساء والفتيات محرضات على النزاع أو مشاركات فيه أو ضحايا له أو مشاركات في إحلال وبناء السلام. فتجاربهن المختلفة مع النزاع تتطلب ردود فعل مكيفة خصيصاً حتى يتم تمكينهن من المساهمة في حل النزاعات وإعادة البناء والإعمار.

لم يكن القرار 1325 شاملاً خاصة فيما يتصل بتحديد المسؤوليات، لذلك تبع القرار سبعة قرارات أساسية لمجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن وكلها ارتكزت على قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الدولي الإنساني المطبق في فترات النزاع. جاءت هذه القرارات لتضع مسؤوليات جديدة مختلفة على الأمين العام للأمم المتحدة، وأطراف النزاع، والدول الأعضاء الأخرى، وأيضاً أجسام وهيئات الأمم المتحدة المختلفة.

لشؤون النوع الاجتماعي في جميع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأخذ الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات في الاعتبار عند رسم السياسات والبرامج. ويحرص القرار على إبراز أهمية منع نشوب النزاعات من خلال دمج مفاهيم النوع الاجتماعي في أنظمة الإنذار المبكر والتثقيف العام ومقاومة منتهكي حقوق المرأة وحماية النساء أثناء النزاعات وبعد انتهائها من قبل المجتمع المحلي وموظفي الأمن الوطنيين والدوليين.

يتضح جلياً أن القرار 1325 يهدف إلى تطوير رؤية جديدة متجانسة مع منظور المساواة بين النساء والرجال في فترات ما قبل النزاع وخلالها وعند إحلاله. ويرمي إلى ضمان تمكين النساء من المساهمة في حل النزاعات، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي ومحاكمة مرتكبيه، والتأكيد على ضرورة مساهمة النساء في صياغة مبادرات الإنعاش وإعادة الإعمار وبناء السلام والاستفادة منها. كما يعكس القرار





**قرار مجلس الأمن 2242 (2015) :** تم تبني مجموعة التوصيات التي تم تقديمها في إطار تقييم التقدم المحرز 15 عاما بعد تبني القرار 1325، والتشديد على الدور الهام الذي تضطلع به النساء في كافة مراحل النزاع وفي إطار مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وفي الأخير لا بد من التذكير بأن وكالات الأمم المتحدة دعت البلدان إلى وضع خطط العمل الوطنية لتنفيذ القرار 1325 كأداة حاسمة للدفع بتعهدات الدول الأعضاء في هذا المجال إلى الأمام. إذ توفر هذه الخطط الفرصة لأصحاب المصلحة الوطنيين لتحديد الأولويات، وتحديد المسؤوليات وتخصيص الموارد وبدء الإجراءات الاستراتيجية لتنفيذ القرار 1325 خلال إطار زمني محدد. وفي ظل ما تعيشه البلدان العربية من عدم استقرار سياسي في بعض البلدان ونشوب نزاعات في البعض الآخر، وبدفع من المنظمات الدولية، شرعت العديد من البلدان في تطوير خطط عمل وطنية لتنفيذه ●

المسلحة ضم «قائمات العار» في تقريرها السنوي. وهذا يعني تحديد أسماء الأشخاص والجماعات المسلحة المشتبه في ارتكابهم جرائم العنف الجنسي في النزاعات. كما يعطى القرار صلاحية لمجلس الأمن لاتخاذ إجراءات وعقوبات ضد الجماعات أو الدول من أجل وضع حد لاستمرار جرائم العنف الجنسي.

**قرار مجلس الأمن 2106 (2013):** يؤكد على أهمية المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة في الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد الصراع.

**قرار مجلس الأمن 2122 (2013) :** يشدد على المساءلة في تنفيذ القرار 1325، وأهمية إشراك المرأة في جميع مراحل منع الصراعات وحلها والإنعاش. وينوه القرار بالدول التي وضعت آليات وقوانين لإنهاء الإفلات من العقاب والتحقيق بصورة وافية مع المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب أو أعمال إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو غير ذلك من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

# لا بد من استراتيجفة للمرأة والأمن والسلام في كل دولة بغض النظر عما إذا ما كانت البلد في حالة نزاع أم لا



حاورتها : لبنى النجار الزغلامي

الأستاذة مرفت رشناوي، باحثة فلسطينية في قضايا حقوق الإنسان، مهتمة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وبأجندا المرأة والأمن والسلام. تعمل خيرة في مجال حقوق الإنسان ضمن عدة مشاريع وبرامج تعنى بواقع وأوضاع حقوق الإنسان في منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا. كما ساهمت أيضاً في الدراسة التي أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الاسكوا» حول «المرأة والسلام والأمن : دور المؤسسات في أوقات السلام والحرب في المنطقة العربية»، وفي دليل «قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات المكملة له ودور البرلمانين والبرلمانيات في تطبيقها». ومن منطلق إلمامها بجوهر القرار 1325 ومضمونه وأهدافه، وواقع تطبيقه في المنطقة العربية، كان لنا معها هذا الحوار.

والنازحين داخلياً في العالم، بحسب تقديرات الأمم المتحدة أيضاً.

وتتسم النزاعات في المنطقة العربية بالتعقيد من حيث تعدد الأطراف من داخلية ودولية ومشاركة الجماعات المسلحة المتطرفة، الأمر الذي يؤكد أهمية التعامل مع النزاعات في المنطقة بشكل يتناسب مع طبيعة تعقيدها وخطورة الجرائم المرتكبة، وفي ذات الوقت

استمرت سنوات عديدة. وتعتبر المنطقة اليوم أقل منطقة سلاماً في العالم، بحسب تقديرات الأمم المتحدة. على سبيل المثال تشير التقديرات أنه بين عامي 2009 و 2013، شهدت 41 في المائة من البلدان العربية نزاعاً داخلياً واحداً على الأقل، وقد وقعت العديد من أسوأ فترات النزاع منذ الحرب العالمية الثانية في المنطقة العربية. كما أن المنطقة هي اليوم حاضنة لأكبر نسبة من اللاجئين

**كوتريات :** باعتبار اهتمامك ومتابعتك لقضايا العنف ضد النساء بما في ذلك العنف الممارس ضدهن وقت النزاعات والحروب، كيف ترين واقع أوضاع النساء في المنطقة العربية على ضوء تأثير حالات عدم الاستقرار وتنامي الإرهاب عليهن؟

تشهد المنطقة العربية اليوم صراعات دامية وتوترات من درجات مختلفة من الحدة،



وفي جميع حالات الجرائم ضد النساء والفتيات، تم ارتكاب هذه الجرائم كوسيلة وأسلوب حرب وآلية قمع تهدف إلى إذلال وإضعاف المجتمع بأسره بشكل عام من خلال إضعاف وإذلال النساء والفتيات تحديداً. وتتبع هذه الانتهاكات أساساً من منظور نمطي للنساء والفتيات مرتبط بجنسهن. ويظهر من هذا كله بوضوح غياب الهياكل والقوانين والآليات المناسبة للوقاية والحماية في فترات قبل النزاع، مما يضعف إمكانية معالجة الجرائم والانتهاكات التي تقترب في حق النساء والفتيات خلال النزاع أو إمكانية المعالجة بعيد النزاع.

**كوتريات : نسجل منذ فترة التزاما عربيا بقرار مجلس الأمن 1325، حيث تم وضع استراتيجية إقليمية لحماية المرأة العربية وخطة عمل تنفيذية، وذلك بمبادرة من جامعة الدول العربية وانخراط جهات أممية وإقليمية أخرى فيها، كيف تقيم مثل هذا المبادرات؟**

هناك أهمية كبرى لوجود استراتيجية إقليمية ترشد جميع الدول العربية على السواء. وهذا يؤكد أهمية وجود استراتيجية حول

الخطورة والبشاعة. لذلك من الضروري التحضير للنزاع بأشكاله المختلفة وتأثيراته المختلفة في أقرب وقت ممكن وقبل حدوثه. ويبين هذا كله أهمية أجندة المرأة والأمن والسلام في المنطقة العربية. فلقد أثبتت النزاعات الدائرة بها بوضوح الافتراض الأساسي وراء هذه الأجندة التي انطلقت من خلال قرار مجلس الأمن 1325 ومن ثم القرارات المكمل له. وهذا الافتراض مفاده أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل خاص في فترة النزاعات حيث أنهن يعانين من انتهاكات مرتبطة بجنسهن. وهذا ما رأيناه بشكل جلي في مصر من خلال الاعتداءات على النساء في التجمعات الاحتجاجية، والاعتداءات والتقييدات التي تواجهها الناشطات في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة، والاعتداءات الجنسية بما في ذلك الإغتصاب، والإتجار والبغاء القسري في سوريا والعراق، وأيضاً الاعتداءات على السلامة الجسدية، وصلت إلى القتل وتقييد الحركة والسفر في جميع الدول التي شهدت الحروب بما في ذلك ليبيا واليمن. كما أن اللاجئين والنازحات داخليا شهدن مثل هذه الإعتداءات خلال تنقلهن وفي أماكن استقرارهن المؤقت.

بشكل متناسب مع متطلبات القانون الدولي. فالنزاعات في المنطقة تأخذ أشكالاً عدة منها نزاعات مسلحة دامية تصل إلى الحروب مثل ما يحدث في سوريا والعراق واليمن وليبيا، واضطرابات واسعة مثل ما يقع في مصر، واشتباكات منخفضة الحدة أو نزاعات في مناطق محددة لا تؤثر ضرورة على باقي البلاد مثل ما يحدث في السودان، واحتلال وانتهاكات جسيمة مستمرة لسنوات طويلة وخطيرة مثل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والنزاعات المستمرة منذ سنوات في العراق، وهذه مجرد أمثلة لا تعتبر مسحا كاملا وشاملاً. ومن الواضح من هذه الأمثلة أن النزاع يمكن أن ينشأ فجأة، وأن يأخذ أشكالاً مختلفة، وأن تتعدد أطرافه مما يزيد تعقيداً، وأن يستمر لفترة طويلة. ويمكن لتأثيره أن يستمر لفترة طويلة جداً أيضاً، ويمكن أن ينتقل التأثير إلى بلدان أخرى خاصة الدول المجاورة مثلما هو الحال بالنسبة إلى الأردن ولبنان وتونس والجزائر. ويمكن أن يستمر التأثير لفترة طويلة بعد انتهاء الحرب كما هو الحال في لبنان.

إن الجرائم التي ارتكبت وما زالت ترتكب خلال النزاعات في المنطقة هي في غاية





المرأة والأمن والسلام في كل دولة بغض النظر عما إذا ما كانت البلد في حالة نزاع أم لا. ومن الضروري التأكيد أن الاستراتيجية الإقليمية هي العامل المشترك الأدنى. لذلك على الدول أن تعمل على وضع خططها الوطنية التي تتناسب مع واقعها الوطني المحدد. تركز الإستراتيجية أساساً على مفهوم الأمن الإنساني الذي يرتبط بالتنمية المستدامة بمفهومها الشامل، كما تركز على العنف القائم على النوع الاجتماعي، على ضوء آليات المشاركة والوقاية والحماية خلال ثلاث مراحل (الأمن والإستقرار، الطوارئ والنزاعات المسلحة، ومرحلة ما بعد النزاعات). وترتبط الإستراتيجية هذه ارتباطاً وثيقاً بالخطة الإقليمية حول العنف ضد المرأة من حيث أن موضوع التركيز لكلا الوثيقتين هو العنف ضد المرأة. ورغم التطرق إلى جوانب مثل مشاركة المرأة، إلا أن هذا مرتبط في الاستراتيجية بموضوع العنف وليس كهدف بحد ذاته.

ويظل السؤال الأساسي : كيف يمكن ترجمة هذه الأفكار إلى واقع عملي. ومن هنا تظهر أحد الإشكاليات الأساسية في أنه لا يوجد آلية مراقبة ومتابعة أو هيكل محدد ذو اختصاص وذو موارد مادية وبشرية كافية لضمان تطبيق الاستراتيجية من قبل الدول العربية.

**كوتريات : هذا فيما يتعلق بالبعد الإقليمي، فماذا عن التزام الدول العربية بالقرار 1325 إلى يومنا هذا؟ هل هي في تناغم مع الجهود الإقليمية؟**

هناك جهود مهمة في هذا المجال يجب الاعتراف بها. مثلاً كان العراق أول بلد عربي يتبنى خطة المرأة والأمن والسلام تبعه فلسطين ومن ثم الأردن. ورغم الأهمية القصوى لهذه الجهود، إلا أن أحد إشكالياتها أنها تركز على جوانب محددة دون الأخرى لأجندة المرأة والأمن والسلام. وهناك عدد

وتبرز أيضاً أهمية إيجاد آليات الحماية والرقابة والمحاسبة وآليات سهلة للوصول إلى العدالة والدعم وجبر الأضرار.

وارتباطاً بأجندة المرأة والأمن والسلام، يظهر هذا أهمية العمل على هذه الجوانب في أوقات السلم، وهي الفترات التي تسمح بتطوير آليات الوقاية وآليات الحماية التي تمنع حدوث الانتهاكات والتي تسمح بمعالجتها حين حدوثها. كما أن مشاركة المرأة قبل النزاع في المجالات السياسية والإقتصادية والقضائية وغيرها يضع الأسس المنشودة لتأمين مشاركة المرأة بالشكل المناسب خلال مرحلة التفاوض والخروج من النزاع وخلال مرحلة إعادة الإعمار. وجميع هذه الجهود تتطلب ببساطة مشاركة المرأة من أجل ضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي وضمان معالجة الخطط والسياسات للأوليات التي تحددها النساء والفتيات بناءً على خبراتهن والأولويات التي يضعنها.

والنقطة الأخرى التي يجب الإشارة إليها هي دور المجتمع المدني. فالتجربة تشير إلى أن مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها تلك التي تعنى بحقوق النساء والفتيات،

من الملاحظات العامة التي يجب الإشارة إليها بخصوص جهود الدول العربية. إذ يبدو جلياً أن عدداً من الدول العربية ما زالت لا ترى أهمية تبني مثل هذه الخطة، إما لأنها لا تضعها ضمن الأولويات، أو لأنها لا ترى ضرورة لها طالما كانت البلاد لا تقع تحت نزاع مسلح دامي. وتظهر الممارسة أن الانقسامات التي تحدث بسبب النزاع خاصة في حالات النزاع المسلح وضعف هيكل الدولة خلال وبعد النزاع، تجعل تبني خطة وطنية للمرأة والأمن والسلام خلال وبعد انتهاء النزاع من الأمور الصعبة رغم الأهمية القصوى.

ومن الضروري الإشارة إلى أن عدداً من الدول العربية لديها استراتيجيات وخطط عمل حول العنف ضد المرأة، إلا أن هذه الخطط في أغلبها لا تربط موضوع العنف ضد المرأة بأجندة المرأة والأمن والسلام، وهذه فرصة ضائعة. هناك أهمية قصوى لمعالجة الأسباب الهيكلية التي تؤدي إلى انخفاض المرأة لحقوقها في وقت السلم، والتي تتفاقم وقد تأخذ أشكالاً جديدة ولكن ذات علاقة في وقت النزاع. ومن هنا تبرز أهمية التركيز على تغيير أنماط التفكير، وضمان المشاركة في المجالات المختلفة.



التي تواجهها النساء والفتيات بشكل يومي خاصة بسبب النظرة النمطية للمجتمع لمكانة وأدوار النساء والفتيات. وينعكس هذا نفسه في مجالات التعليم والعمل. حتى في حالات السلم، ما زالت نسبة تعليم الفتيات وانخراط النساء في مجال العمل منخفضة بشكل ملحوظ مقارنة بالرجال. وفي وقت النزاع يتم تفضيل تعليم الذكور إما بسبب قلة المصادر أو بسبب انعدام الأمن.

ورغم أن النساء يلعبن أدواراً هامة في إدارة الحياة والعمل خلال النزاع، خاصة في ظل غياب الرجال وفي ظل البطالة، حيث تصبح النساء المعيلات الرئيسيات أو الوحيدات، إلا أن الدلائل توضح وجود توجه مجتمعي نحو عودة النساء إلى أدوارهن النمطية حيث أن تعليمهن وعملهن وحريرتهن واستقرارهن هو أمر ثانوي يعتمد على مكانة ووضع الرجل.

ورغم وجود آليات وهياكل مختلفة تم إنشاؤها من أجل إسماع صوت المرأة في المفاوضات في كل من سوريا وليبيا واليمن، إلا أنه هناك إشكاليات حول إمكانية تأثير هذه الهياكل مباشرة في التفاوض، رغم الإنجازات الهامة التي

**كوتريات : معزل عن التحديات التي ذكرتها، يهدف القرار إلى تغيير النظرة السائدة عن النساء باعتبارهن ضحايا فقط، وإلى الدفع نحو إدماج النساء في عملية صناعة السلام والحوار والوساطة. إلى أي مدى تساهم النساء العربيات برأيك في الدفاع عن السلام والتفاوض والوساطة لحل الحروب والنزاعات؟**

بداية، يجب التأكيد أن مشاركة النساء يجب أن لا تبدأ في المراحل المتعلقة بالنزاع، خاصة مرحلة حل النزاع والمفاوضات، ومرحلة إعادة الإعمار، بما في ذلك العدالة الانتقالية وضمانات عدم التكرار. بل إنه من المهم أن تزداد مشاركة النساء والفتيات في وقت السلم في المجالات المختلفة، الأمر الذي يساهم في ترسيخ تراث فكري مجتمعي يقبل بمشاركة النساء المتساوية، ويقدر أهمية منظور النوع الاجتماعي للسياسات والإجراءات والقوانين. إلا أن الدلائل تبين أن مشاركة النساء في الدول العربية في المجالات السياسية وفي صنع القرار وفي النقابات العمالية وفي الأحزاب السياسية وحتى في حركة المجتمع المدني ما زالت ضعيفة جداً. وهذا يعكس التحديات

قد كونت خبرة عالية في إطار المرأة والأمن والسلام، يفوق في أحيان كثيرة تلك الخبرة الموجودة ضمن الأجهزة الرسمية للحكومة والبرلمانات. ولقد لعبت مؤسسات المجتمع المدني أدواراً هامة في تطوير الأجندة الوطنية للمرأة والأمن والسلام، والأجندات وخطط العمل المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات. ولؤسسات المجتمع المدني دور هام في المشاركة والإشراف على تنفيذ الخطط الوطنية إما من خلال مشاركتها في الهياكل الرسمية للإشراف على التنفيذ، أو من خلال الإشراف على التنفيذ أو من خلال تحالفات غير حكومية أسستها مؤسسات المجتمع المدني كما هو الحال في العراق وفلسطين.

ومن الضروري أن نفهم أن أحد التحديات التي تواجه الخطط الوطنية حول المرأة والأمن والسلام هو إضعاف هذه الجهود في كثير من الأحيان بسبب عدم وجود المخصصات المالية الكافية للتنفيذ، وكأن هذه الأمور ليست مهمة، وبالتالي يبقى جزء كبير من هذه الجهود والمبادرات نصوص على الورق دون الترجمة العملية إلى تنفيذ.



الجرائم المباشرة التي تم اقترافها ضد النساء والفتيات من اغتصاب ودعارة قسرية واتجار وتزويج قسري وغيره، فجميع هذه الجوانب هامة يجب فهمها من منظور النساء. ولكن هناك جوانب أخرى يجب الانتباه إليها حول الآثار على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء والفتيات.

وبذلك تبرز أهمية مشاركة النساء والفتيات لا كضحايا ولكن أيضاً كعاملات نحو التغيير. وبما أن النساء والفتيات قد تضررن بشكل خاص من الحركات المتطرفة العنيفة، فيجب مشاركتهن في أية نقاشات تسعى إلى الخروج بأولويات وسياسات. ويجب وضع مخصصات مالية كافية من أجل دعم مشاركة ووقاية وحماية النساء والفتيات. إلا أنه يجب عدم تناسي أهمية وجود بنية تحتية داعمة تسهل مشاركة النساء والفتيات، وأيضاً آليات الدعم للناجيات من الجرائم ولعائلاتهن. كما يجب أن تتم مراجعة القوانين والسياسات من منظور النوع الاجتماعي حتى يتم تجريم الأفعال المقترفة والتصدي لها ومعاقبته بشكل متناسب مع خطورتها ●

تخفيض حدة التطرف العنيف والجرائم المرتبطة به. ورغم أهمية الخطوات الأمنية الحاسمة، يجب التشديد هنا على عدد من النواحي: أولاً، من الضروري التأكيد أن الرد على العنف يجب أن لا يكون من خلال خطوات تخالف القانون الدولي. فالمرجعية يجب أن تكون دائماً شرعية الخطوات من خلال تماثلها مع القانون الدولي. كما أنه من الضروري التذكر أن الخطوات المرحلية في الأغلب لن تزيل المشكلة. لذلك هناك ضرورة على العمل الجاد حول إرساء ثقافة قبول التعددية والرأي الآخر.

ومن الضروري أيضاً بناء احترام للتعددية العرقية والحضارية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها من خلال التعليم والتثقيف العام. وتلعب الصحافة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في هذا المضمار. ومن هنا، توجد ضرورة إلى رفع القيود والتضييق على عمل مؤسسات المجتمع المدني والإعلاميين والكتاب لأنهم أدوات التغيير.

ومن الأهمية بمكان فهم أثر التطرف العنيف من منظور المرأة. ولا يقتصر هذا على فهم

حقيقتها هذه الهياكل في كل من هذه البلدان. وما يدعو إلى القلق أن مشاركة المرأة في عملية التفاوض المباشرة ما زالت منخفضة جداً. إلا أنه يجب الإشارة إلى وجود عدد من المبادرات غير الرسمية لوقف إطلاق النار والتوصل إلى أشكال من السلم المؤقت في عدد من المواقع ولقد كان للمجتمع المدني دور هام صلبها.

**كوتريات : في ظل تنامي الإرهاب والتطرف العنيف وتواصل الحروب والنزاعات في عديد بلدان المنطقة؟ ما هي في رأيك أولويات العمل للفترة المقبلة؟**

تظهر تجربة السنوات الماضية أن كل بلد يمكن أن يكون معرضاً لتنامي الإرهاب والتطرف العنيف الذي يمكن أن يتفاقم إلى اضطرابات أو نزاعات. ولذلك، من الضروري العمل على مواجهة الموضوع بأسرع وقت ممكن وفي جميع البلدان. السؤال الأساسي هو ما هو أسلوب المواجهة المطلوب؟

من المتداول أن معاقبة جميع من قاموا بارتكاب الجرائم وأن الجواب العسكري الأمني سيقدم حلولاً رادعة من شأنها

# دور المرأة العراقية في السلم : استراتيجية مبكرة وتغطية سلبية للاعلام

خلود العامري - العراق

حاول العراق وبشكل مبكر تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (1325) من خلال بلورة استراتيجية وطنية وضعتها وزارة الدولة لشؤون المرأة في شباط (فبراير) 2014 والتي أقرها مجلس الوزراء العراقي لاحقا في جلسته الاعتيادية الثالثة عشر في الأول من نيسان (أبريل) من العام ذاته.

الاستراتيجية تضمنت الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن المقدمة من قبل الوزارة المذكورة، وبذلك كان العراق أول بلد في الشرق الأوسط يتبنى خطة وطنية لتنفيذ القرار بحسب تأكيدات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق «نيكولاي ملادينوف».

والمؤشرات، والوكالات المنفذة والإطار الزمني لها فضلا عن حشد الدعم المحلي والدولي والإقليمي لها.

## داعش يتابع الاستراتيجية

اعتمدت الاستراتيجية الموضوعة آنذاك أربعة ركائز أساسية هي المشاركة والحماية والوقاية والترويج. وكان من أهم البنود الواردة في تلك الركائز الأربعة هي تعميم وإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في جميع السياسات والعمليات المتعلقة بمنع النزاعات وحلها وبناء السلام في العراق.

كما تضمنت مرحلتين لمشاركة المرأة في صنع السلام الأولى أثناء النزاع والثانية بعد انتهاء النزاع. في المرحلة الأولى يتم إشراك المرأة العراقية في مراحل صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمفاوضات وحل النزاعات أو أي اتفاقيات ومبادرات بناء السلام وحفظه، فضلا عن تشكيل تحالفات نسائية بين المحافظات العراقية كافة ومن ضمنها إقليم كردستان لمتابعة ورصد الانتهاكات ضد المرأة في المدن التي تعاني من عمليات إرهابية ومواجهات عسكرية.

أما في المرحلة الثانية، فيتم إشراك المرأة في آليات تطبيق وتنفيذ اتفاقيات السلام ودعم مبادرات السلام الوطنية وعمليات حل الخلافات الداخلية في مدن العراق التي خرجت للتو من النزاعات المسلحة.

تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة اقتصر على نشاطات أقامتها منظمات المجتمع المدني ونشاطات متفرقة لوزارة المرأة وبعض الجهات الحكومية لأنها تزامنت بالفعل مع انشغال الحكومة العراقية بمحاربة داعش والتركيز على الجانب الأمني أكثر من باقي الجوانب الأخرى في البلاد. وكان مجرد طرح نشاط حول تطبيق تلك الخطة كفيلا بإثارة الاستغراب والاستهزاء من

وزارة المرأة أعلنت آنذاك بالتعاون مع المبادرة النسوية العراقية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي (ENAP) والمبادرة النسوية الأوربية (EFI) خطتها بهدف إشراك المرأة في عملية صنع السلام واتخاذ القرار أثناء النزاعات المسلحة وبعدها، وحمايتها من كل أشكال العنف الذي قد تتعرض له وأعلنت تلك الخطة في مؤتمر تم عقده ببغداد في السادس من شباط من العام ذاته إذ وافقت الحكومة آنذاك بشكل كامل على الخطة وأوعزت على العمل بها.

وجاء في أحد نصوص الخطة : «نحن نؤمن أن المجتمع العراقي الحديث يستطيع إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية والعائلية وضمان حماية ومشاركة المرأة في خلق مجتمع آمن، حيث يعيش الكل بسلام وحيوة كريمة وتحقيق العدل والمساواة في التعامل الاجتماعي والأسري، وخلق تناغم بين القوانين والأنظمة والتطورات المدنية العالمية المعاصرة وتحقيق تطلعات المجتمع المدني نحو تعزيز حقوق المرأة والنهوض بها».

كما نصت أيضا على ضرورة تمكين المرأة لتلعب دورا أساسيا في صناعة السلام وذكرت الاستراتيجية أن «هناك وثيقة مفاهيم تمكين المرأة العراقية للقيام بأدوارها في النهوض بنفسها ومجتمعها وتوفير الأمن الإنساني. فمن الضروري إدماج المرأة في الجهود التي تبذل من أجل السلام وتوفير الأمن في حالات ما بعد النزاعات المسلحة والأزمات المحلية والدولية، ومشاركتها في هذه الجهود وفي تنفيذها تأكيدا لدورها كفاعل وليس كمجرد ضحية لهذه النزاعات».

الاستراتيجية المذكورة لم تضعها وزارة الدولة لشؤون المرأة بمفردها بل تم تشكيل فريق عمل مشترك من ممثلي السلطة التنفيذية والتشريعية من الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان والمنظمات غير الحكومية النسائية. وتضمنت مشاريع وأنشطة موضوعة في ضوء الأهداف المطلوبة وعقد مشاورات وطنية وورش عمل واجتماعات لتحديد الأهداف الاستراتيجية والإجراءات المحددة والنتائج المتوقعة.



وقدراتها أكثر من تركيزه على نساء قمن بأدوار إيجابية في بناء السلم الأهلي. وعلى النقيض من ذلك بدت مواقع التواصل الاجتماعي في العراق تتعامل بإيجابية في إبراز دور المرأة في السلم رغم عدم حياديتها وتحيزها في الكثير من الأحيان.

موقع الفيسبوك، هو المصدر الرئيسي للتواصل في العراق والحصول على الأخبار، نشر مرارا قصصا عن نساء قمن بأدوار لم يتمكن الرجال من القيام بها، إحداها عن سيدة من الموصل أخفت سيدة مسيحية في بيتها لأكثر من عامين ونصف وحميتها من تسلط تنظيم داعش وأعادتها إلى عائلتها بعدما تم تحرير الجانب الأيسر من المدينة قبل شهر.

سيدة أخرى تناقلت مواقع التواصل الاجتماعي قصتها استأمنتها جاراتها المسيحيات على مصوغاتهن الذهبية وكميات كبيرة من النقود قبل أن يغادرن الموصل كنازحات إلى إقليم كردستان. فقامت بالاتصال بهن بعد تحرير الحي الذي تقطنه وتشغيل شبكة الهاتف المحمول وأعدت الأمانات إلى الجيران.

قصص أخرى تحدثت عن نساء شاركن في إقامة ولائم لجاراتهن المسيحيات واستقبلنهن بعد تحرير المناطق، مثلما أقامت نساء مسيحيات ولائم إفطار جماعي للعائلات المسلمة بعد تحرير مناطق واسعة من الموصل. جميع تلك الأدوار الإيجابية للنساء في صناعة السلام وإقامة الأمن كانت بعيدة عن تناول الإعلام التقليدي الذي انشغل بتغطية وقائع المعارك وأهمل الكثير من أدوار المرأة في بناء السلم.

اليوم العراق هو أحوج ما يكون إلى تفعيل دور المرأة في السلم الأهلي لاسيما في مدن الأنبار، صلاح الدين، الموصل، كركوك وديالى. وهي المدن التي خرج بعضها من النزاع المسلح حديثا ولازال بعضها تحت سيطرة التنظيم المتشدد، فضلا عن مدن أخرى يتوجب أن يتم تفعيل دور المرأة في مجال التعايش والاندماج الاجتماعي فيها. وهي المدن التي يعيش فيها حتى اليوم النازحون من المعارك والهاربون من الاقتتال لأن دور المرأة سيكون فاعلا في قبول النازح كقرد في المجتمع المضيف بدلا من رؤيته كمنافس في المكان والرزق. لذا بات لزاما تفعيل الاستراتيجية المذكورة لتحقيق الأهداف المرجوة منها وي لا تبقى حبرا على ورق ●

قبل بعض المسؤولين الحكوميين الذين وجدوا في الحرب على داعش أولوية كبرى يتوجب أن تقوض جميع النشاطات والمبادرات الأخرى بمواجهتها. ولذلك كان للحرب القائمة في مدن الموصل والأنبار وتكريت وديالى وكركوك الهم الأكبر. ولذلك عملت منظمات المجتمع المدني على تطبيق الكثير من النشاطات بعيدا عن المشاركة الحكومية التي بدت ضئيلة بعدما ابتلع تنظيم داعش تلك الخطة عقب سيطرته على ثلث العراق.

### تغطية إعلامية سلبية

بعض المدن العراقية تعيش اليوم مرحلة التحرر من داعش منذ عام مضى، مثل الأنبار والفلوجة، وبعضها الآخر تحررت من سيطرة التنظيم المتشدد منذ عامين ومن أمثالها محافظة صلاح الدين ومركزها مدينة تكريت، تلك المحافظة التي سقطت فيها أول امرأة وأم لستة أطفال وهي تحارب مع أشقائها لمنع تنظيم داعش من الدخول إلى المنطقة التي تسكنها.

تلك المدن هي بأمس الحاجة اليوم لبناء السلام وتفعيل دور المرأة فيه، لاسيما وأن المرأة موجودة في طرقي النزاع فهي زوجة وأم وأخت مهجرة لعائلات كانت ضحية لداعش فقدت بعض أفراد عائلتها أثناء النزاع. وهي بالصفات ذاتها لكن في الجانب الآخر المتشدد إذ أن معظم عائلات داعش التي تم احتجازها في مخيم «الشهامة» في تكريت ومخيم «عامرية الفلوجة» في الأنبار هم من النساء من شقيقات وزوجات وأمهات العاملين مع التنظيم المتشدد ولا يوجد بين صفوفهم الكثير من الرجال لأن المقاتلين مع داعش تركوا عائلاتهم في مهب الريح وغادروا إلى سوريا أو إلى الأحياء التي لم تتحرر بعد. وبذلك يمكن تنشيط تلك الاستراتيجية في تفعيل دور النساء من الطرفين الجاني والضحية في صناعة السلام.

المناطق المذكورة شهدت تحركات بسيطة لتفعيل دور المرأة في السلم وتغذية التعايش السلمي ومعظم البرامج ركزت على تفعيل دور الشباب أو الصحفيين أو وسائل الاعلام في عملية بناء السلم الأهلي.

الإعلام هو الآخر لعب دورا سينا في دعم دور المرأة في بناء السلم الأهلي في العراق، فهو غالبا ما يركز على الدور السلبي للمرأة أكثر من دورها الإيجابي وعلى سبيل المثال يركز على المرأة الانتحارية والمقاتلة مع داعش

# تمكين المرأة وإشراكها في محاربة التطرف والإرهاب يحققان الأمن والسلام

مشيرة الزيود - الأردن

في عام 2000 صدر قرار الأمم المتحدة 1325 يدعم المرأة والأمن والسلام، على اعتبارها شريكا في إحلاله وليس فقط ضحيته. وجاء تضمين المرأة في مجال درء الصراعات وحلها، وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصا في المناطق المتضررة من النزاع، كنوع من الاعتراف بدورها. وهذا ما شكل حالة نوعية جديدة في حقوق المرأة خصوصا والإنسان عموما.

وتقديم الخدمات لهن، وكذلك زيادة أعداد النساء في المؤسسات الأمنية وهو ما لوحظ بالفعل في السنوات الأخيرة من إقبال الفتيات عليه مثل الدرك والأمن العام والدفاع المدني، والجوارك العامة.

إلا أن كل ذلك لا يمنع وجود تحديات، فبحسب النمسا « يحتاج الوصول إلى وفاق وطني بين مؤسسات حكومية ومجتمعية وقتنا. كما أن وصول المرأة إلى مناصب عليا في الأجهزة الأمنية أو مراكز صنع القرار ما يزال محدودا، وطبيعة العمل قد تحد من مشاركتهم». وتعتبر النمسا أن هذا القرار يعتبر الأقل جدلية من قرارات واتفاقيات أخرى صدرت سابقا مثل اتفاقية السيداو.

وفي مجال تمكين المرأة ضد الإرهاب والتطرف، أصدرت منظمة «أرض العون القانوني» ورقة متخصصة تدعو إلى ذلك في عام 2015، وقد طالبت الورقة حينها «بوضع خطط عمل على مستوى الأمة العربية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 الخاص بالمرأة والسلام والأمن». ذلك أن المنظمة ترى «أن تمكين المرأة هو أحد أساليب ردع التطرف والتشدد، والوسيلة التي تهيئها لمناهضة الإرهاب».

2010 تأسيس الائتلافات الوطنية وفي 2014 تمت مراجعة مسودة الخطة الوطنية لتفعيل القرار بالشراكة مع القطاع الحكومي والهيئة الوطنية لتفعيل القرار من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

وأشارت النمسا إلى أن «تداعيات الربيع العربي ووجود اللاجئين فرض نوعا جديدا من العمل وهو توفير الحماية للاجئين، والاستجابة لحاجات النوع الاجتماعي وتقديم مهارات صنع السلام».

ولا يقتصر العمل على ذلك فقط، بل تقول النمسا إن «العمل تطور إلى مجابهة الفكر المتطرف ومعالجته ليس أمنيا فقط، بل من خلال أفكار عابرة للحدود. ولذلك لا بد من وجود خطة وهدف واضح للنساء في المجتمعات المحلية لمجابهة التطرف، وعدم استدراج الشباب نحو الفكر المتطرف». «لا نريد حلا أمنيا بل حلا وقائيا وهذا أحد محاور الخطة» أوضحت النمسا.

وعلى الرغم من الجوانب النظرية، إلا أن النمسا تؤكد بأن جوانب كثيرة تم تطبيقها من الخطة قبل تبنيها رسميا الذي سيحصل في الأشهر القادمة. فالجهود تبذل في مساعدة اللاجئين

الأردن كان من أوائل الدول العربية التي صادقت على القرار رغم أنها لا تعيش حالة حرب أو صراع، بل إيمانا منها بأهمية تمكين المرأة في مجالات السلام والأمن. السيدة سلمى النمسا أمين عام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة قالت في اتصال معها إن «الأردن يركز على مشاركة المرأة في الأمن وحفظ السلام، إلا أن النسب منخفضة لأسباب عديدة منها ما هو اجتماعي وأسري».

وتضيف النمسا بأن «الأردن دولة لا تعيش حربا وصراعا لذلك تتركز الجهود في توفير فرص عمل للمرأة في مجالات تتواءم مع دورها الأسري، مثل الأعمال الإدارية. كما أنها قليلا ما تشارك في عمليات عسكرية أو أمنية، فمنهن من تشارك في عمليات المداهمة التي تحدث في مناطق سكنية لوجود سيدات فيها وهذا يسهل التعامل معها، كما أن المرأة الأردنية موجودة في الدفاع المدني والأمن العام والجيش. وشاركت المرأة الأردنية في قوات حفظ السلام، وترأست كتبية فيها، وقدمت جهودا خاصة في مناطق النزاع».

وتؤكد النمسا بأن العمل كان على الدوام مستمرا في تطوير وتفعيل القرار 1325 حيث تم في عام



كما دعت الورقة إلى ترجمة الجانب النظري للقرار 1325 إلى تطبيق فعلي في الأردن والمنطقة، من خلال تعزيز قدرات المجتمع المدني لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وذلك بتطوير استراتيجيات قطرية محددة، وكذلك الدعوة لإصلاح القوانين والممارسات التمييزية التي تثبط وتمنع تعزيز الأمن والسلام وحماية النساء والفتيات في جميع جوانب الحياة العامة والخاصة.

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني للمرأة، وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات والمتابعات التي نعمل عليها، وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مثل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة».

وأضاف الطراونة بأن فريق التنسيق الحكومي الذي يعمل على تطبيق هذه الخطة يقوم «بإصدار تقارير إخبارية إعلامية دورية لتبين مدى التقدم المحرز على صعيد السياسات الحكومية تجاه المرأة، كما يعمل على إنفاذ الخطة في إطار زمني وضمن أولويات متوافق حولها وعليها».

ومن الخطوات التي عززت دور المرأة في الجانب الأمني تأسيس مديريات متخصصة بشؤونها في معظم المؤسسات الأمنية، مثل مديرية شؤون المرأة العسكرية التي تأسست عام 1995. وقد عملت المرأة في الجيش ضمن مجالات السكرتاريا، والإعلام، والقضاء العسكري والافتاء والبحرية، والمحاسبة وكذلك العمل الميداني من شرطة خاصة والحرس الملكي.

وفي عام 2006 تم إنشاء السرية النسائية للوظائف الأمنية الخاصة ومن مهامها مكافحة الإرهاب من حيث المداهمة والرماية أو الاقتحام وتخليص الرهائن برا وجوا وبحرا. وشاركت النساء الأردنيات في قيادة القوة الأردنية في مستشفى الخط الثالث بليبيريا مهنة ممرضة، وعملن مع القوة الأردنية في أفغانستان كمدربات، وفي مستشفى الخط الثاني بالكونغو مهنة ممرضة ●



أثرا كبيرا على الطرفين وليس بالضرورة أن يكون سلبيا».

وعلى صعيد عالمي، تقول حدادين بأن للأردن جهودا مميزة ضمن قوات حفظ السلام، وقد أشاد الأمين العام للأمم المتحدة بالدور الذي تقوم به الأردنيات في قوات حفظ السلام وخصوصا الخدمات الطبية. فهي تلعب دورا كبيرا في نشر السلام وتشجع على تواجدها في مراكز صنع القرار. وشددت حدادين على أن العمل على هذا القرار يجب أن يكون اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا، وقد قام الأردن بإعداد خطة لذلك تضم مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الأمنية والوزارات والمؤسسات التي تعنى بهذا الشأن.

المنسق الحكومي لحقوق الإنسان باسل الطراونة أكد بدوره أن الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان والتي صدرت في 2016 بتوصيات ملكية «ستعالج العديد من الإجراءات التي ستعزز قضايا التمكين

عضو اللجنة الحكومية لمتابعة توصيات حقوق الإنسان آمال حدادين قالت «إن الأردن لا يعيش حالة حرب هذا صحيح، إلا أنه يعتبر من أكثر الدول التي استقبلت لاجئين على مدار سنوات. وبالرغم من الوضع الاقتصادي للمملكة، إلا أن ذلك لم يمنع من استقبالهم، وقد شكل القرار 1325 فرصة ليكون أداة ضغط على المجتمع الدولي للوفاء بعهوده تجاه اللاجئين، خصوصا من ناحية توفير الدعم لهم كونهم شكلوا نوعا من الضغط على المجتمع المحلي. وذلك لأن اللاجئين في معظمهم من النساء والأطفال وهم يحتاجون رعاية واهتماما أكبر، وكذلك توفير فرص عمل لمن يستطيع».

وتضيف حدادين بأن «اللاجئين أيضا يتعرضون إلى العنف وهذا يسلتزم جهودا مضاعفة لحمايتهم، خصوصا أن عددا لا بأس به منهم لا يقيمون في المخيمات المخصصة لهم، كما أن على الأردني تقبل اللاجئين و العكس، لأن اللجوء يترك

# القرار 1325 ينهض ويتعثر في فلسطين

جمان قنيس - رئيسة دائرة الإعلام - جامعة بيرزيت

لا تعرف «فاطمة» التي تعيش في منطقة الأغوار الشمالية من الضفة الغربية شيئا عن الخطة الوطنية التي تبنتها وزارة شؤون المرأة لتنفيذ القرار الأممي 1325. كما لم تسمع من قبل بالقرار المذكور، رغم أن روح نصوصه تضع حداً لبؤسها وشقائها المتمثل في الفقر والخوف الدائم من جيش الاحتلال الذي يهدد حياتها وأطفالها بتدريبات عسكرية يجريها على أرضها، إضافة إلى العنف الذي تمارسه عليها أسرته من مستويات عدة.

فاطمة وآلاف النساء في مخيمات اللجوء والأغوار والأرياف بعيدات كل البعد عن مقر وزارة شؤون المرأة ومكاتب الناشطات النسويات المهتمات بتنفيذ القرار الأممي، لأنهنّ ببساطة لم يلمسن أي تغيير في حياتهن يُعزى إلى الخطة الوطنية أو القرار.

على المستوى الفلسطيني، يبدو الأمر أكثر تعقيدا، لأن الحديث عن حقوق المرأة يُنظر إليه وكأنه نوع من «الترف الاجتماعي» أو «الانصياع إلى أجندات غربية» محكومة بالتمويل. لذلك تغيب قضايا النساء عن محادثات المصالحة، كما لا تشارك النساء في تلك المحادثات.

يُظهر النظر إلى تفاصيل الصراعات الفلسطينية المتمثلة في الانقسام بين حركتي فتح وحماس أن المرأة هي الضحية الأبرز. فقد أدى تعطل عمل المجلس التشريعي منذ الانقسام عام 2007 مثلا إلى إرجاء كل الإصلاحات التشريعية التي ناضلت الأطر النسوية من أجل تغييرها عدة سنوات على قانوني العقوبات والأحوال الشخصية على وجه الخصوص، الأمر الذي أطال معاناة العديد من النساء.

الانشغال بالانقسام لم يؤثر سلبا على أقطابه فقط (فتح وحماس والسلطة الفلسطينية)

الفلسطينية بالإمكان أن يضع إسرائيل في خانة واحدة إلى جانب «داعش» وبعض الأنظمة الظلامية التي تنتهك حقوق النساء في العالم العربي. وسيكون الأمر أكثر إقناعا لأن فلسطين اعتمدت القرار 1325 وتبنت خطة وطنية لتطبيقه وهي من الدول العربية القليلة جدا التي فعلت ذلك، الأمر الذي يشير إلى وجود إرادة سياسية صادقة لتكون فلسطين متماشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمرأة على الأقل.

لكن الاعتقاد السائد لدى الحقوقيين في فلسطين هو أن السلطة الفلسطينية تتجنب خيارات اللجوء إلى المحاكم الدولية لأنها لا تزال تتمسك بخيار المفاوضات المتعثرة دائما، ولأن هذه الخيارات تتطلب دعما إقليميا قد لا تحصل عليه فلسطين بسبب الكثير من الحسابات السياسية العربية التي لا تصب في صالح فلسطين عادة.

على الرغم من ذلك، لا تملّ الأطر النسوية الفلسطينية من بذل جهود لافتة لوضع مسألة تطبيق 1325 على أجندة صناع القرار في فلسطين، وهنا يكمن التحدي. فصناع القرار مشغولون عن قضايا المرأة بتعقيدات سياسية ذات أبعاد إقليمية، على رأسها الاحتلال الإسرائيلي الذي يُقدّم عادة كذريعة لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان، والتقصير في الحد منها على الصعيد الفلسطيني.

لا يمكن التقليل من جسامته الإنتهاكات الإسرائيلية واستحالة التصدي لها تماما من قبل القوى الفلسطينية، إلا أن هناك تقصيرا واضحا على المستوى السياسي والدبلوماسي وربما المؤسسي الحقوق الفلسطيني في «استخدام» تلك الانتهاكات كورقة رابحة أمام المجتمع الدولي.

الاعتماد على قرار 1325 للتشكي على الاحتلال الإسرائيلي لانتهاكه حقوق المرأة





بالعودة إلى فاطمة وأخواتها في الأغوار والمخيمات والأرياف وملايين مثلهن في العالم العربي، لا تزال هؤلاء بعيدات عن المُنَادِيَات والمُنَادِين بتطبيق القرار 1325، لأنهن ببساطة لم يسمعن عن حقوقهن بلغة بسيطة يفهمنها من نساء يشبهنهن استطعن تغيير واقعهن. وإذا فكرن بذلك، تُكَبِّلهن كلمات «العيب» و«الحرام» و«غير الجائز» و«غير اللائق». فالإعلام لا يضع فاطمة على سلم أولويات مستمعيه ومشاهديه. أما أجنداث صناع القرار فلا تعتبرهن إلا فائضا من الفقراء. فهل يوجد مَنْ يقف، ويفكر، ويعود قليلا إلى الوراء، ويمشي خطوة نحو فاطمة وأخواتها أو خطوتين أو عشرة ويأخذ بأيديهن ليلحقن بالركب؟●

بسنواتٍ قليلةٍ خلت، بل على العكس هناك جهد واضح بدأت ثماره تأتي أكلها من حيث تخصيص وحدات خاصة بالنوع الاجتماعي والأسرة في الشرطة والأمن والوزارات، تحافظ على خصوصية المشتكيات وتقدم لهن الدعم النفسي والتوعية. كما خُصصت برامج عديدة، وإن كانت لا تزال دون المستوى المأمول، لتأهيل النساء لتولي وظائف مرموقة تماشيا مع الخطة الوطنية لتطبيق القرار 1325.

لكن السؤال الذي قد يُطرح هنا : هل تُقبل النساء على تقديم شكاوى؟ هل يُقبلن على الترشح لوظائف مرموقة؟ بل، هل يسعين إلى تحسين واقعهن؟ لماذا لا تشارك فئات واسعة منهن في الحراك من أجل القرار 1325؟.

بل ألقى بظلاله الثقيلة أيضا على القوى السياسية الأخرى. إذ لا يخفى على أحد ما تعانیه الأحزاب السياسية الفلسطينية من ترهل يحول دون إفراز قيادات سياسية شابة تعيد الحضور الفاعل لتلك القوى، خصوصا من النساء كما كانت الحالة في سبعينات القرن الماضي. فأصبحت الأحزاب غير مُقنعة فيما تطرح حول قضايا المرأة وغيرها، لأن طرحها لم يتجدد وبالتالي لم يعد ملائما لعقلية الأغلبية الشابة للمجتمع الفلسطيني. وبالتالي لا يمكن المراهنة عليها فيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة بالنساء ومنها ذلك رقم 1325.

الصورة ليست قائمة لمن ينتقل بين المحاكم ووحدات الشكاوى في الوزارات والمؤسسات والأجهزة الأمنية في فلسطين، مقارنة

# اليمنيات بلا صوت

مهيب زوى - اليمن



منذ عقود واليمنيات يكافحن لإعلاء أصواتهن وانتزاع حقوقهن، ومثلت ثورة 2011 نقطة فاصلة في تاريخهن وحققن إنجازات كبيرة أهمها تمثيلهن في مؤتمر الحوار الوطني بقوام 151 مقعداً من أصل 565 مقعداً فانتصرن لوجودهن باعتماد كوتا نسائية تبلغ 30%.

كان ذلك هو الخبر الجيد خلال مسيرة نضال المرأة في اليمن، الخبر السيء جاء به العام 2015: «أسوأ بلد يمكن أن تولد فيه النساء»، وهو اللقب الذي نالته اليمن في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول أوضاع النساء في العالم. ومنذ ثلاثة أعوام من الحرب ازداد وضع النساء تعقيداً، وأصبحن يتصدرن قائمة الضحايا، فيما «عدم التوافق» يظل هو عنوان التوافق النسوي للأمن والسلام.

وفي تقريرها المنشور على موقعها الإلكتروني بعنوان «اليمن: أزمة الكوليرا الكارثية» تقول «أوكسفام» إنه توفي ما يقرب من ألفي حالة بوباء الكوليرا الذي ضرب جميع محافظات اليمن. وتضيف «إن اليمنيين باتوا بالفعل في نقطة حرجة، بعد مضي أكثر من عامين للحرب، ويقفون اليوم أمام اختيارين إما الحصول على علاج الكوليرا أو توفير الطعام لذويهم» قالت أوكسفام.

وبحسب خطة الاستجابة الإنسانية، فإن اليمن يحتاج إلى 22.1 مليار دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ودعا صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى ضرورة تقديم كافة أشكال الدعم للنساء والفتيات في اليمن خصوصاً وأنهن يمثلن الفئات الأكثر ضعفاً وتضرراً من الحرب.

وتشير الإحصاءات الأمية إلى أن أكثر من 3 ملايين شخص نزحوا جراء ما يقرب الصراعات، تشكل النساء والفتيات أكثر من 50% منهم، وأن هناك 14.8 مليون شخص يفتقرون للرعاية الصحية.

## ضحايا

الأرقام أعلاه مخيفة ولا تمنح التفاؤل، فصوت الحرب والكوليرا غيّباً أصوات النساء وجعلاهن فقط يتصدرن قائمة وأرقام الضحايا. فمنذ عقود واليمنيات يكافحن من أجل إعلاء أصواتهن وانتزاع حقوقهن. وكان 2011 نقطة فاصلة في تاريخهن وحققن إنجازات كبيرة من خلاله أهمها تمثيلهن في مؤتمر الحوار الوطني بقوام 151 مقعداً من أصل 565 مقعداً واستطعن الحصول على مكاسب كبيرة والانتصار

في السر كما هو في العلن، كارثتان تتسندان المشهد اليمني: الحرب والكوليرا. وتتصدر النساء والأطفال قائمة الضحايا والمتضررين خلال ثلاثة أعوام من الحرب. وبحسب الإحصاءات الحديثة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن هناك أكثر من 2.2 مليون امرأة وفتاة يمنية في سن الإنجاب يتعرضن إلى مخاطر صحية إلى جانب انعدام الحماية، وأن 1.1 مليون امرأة حامل مصابة بسوء التغذية ومهددات بالكوليرا ويحتجن لرعاية صحية فورية.

وتقول منظمة الأوكسفام «دمرت الحرب البلد، وقتلت أكثر من خمسة آلاف مدني، ودفعت سبعة ملايين شخص لأحضان المجاعة، مخلقة حوالي نصف مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. كما أدت الحرب إلى أسوأ تفش للكوليرا في العالم سُجل في عام واحد، ليصل عدد الحالات التي يشتهب في إصابتها بهذا الباء إلى أكثر من نصف مليون شخص وذلك منذ أبريل/نيسان الماضي».

فيما تؤكد منظمة «هيومن رايتس» في آخر تقرير لها «وجود 700 ألف حالة كوليرا بزيادة خمسة آلاف حالة يومياً حتى نهاية أغسطس الماضي وأن 15.7 مليون شخص يفتقرون للمياه النظيفة، فيما يعاني 1.8 مليون طفل من سوء التغذية الحاد، وأغلقت نصف مستشفيات البلاد».



ويتكون التوافق -بحسب الوثيقة- من مختلف الخلفيات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهو يضم قيادات وناشطات من مختلف المنظمات والمكونات والانتماءات الدينية والسياسية والثقافية في المجتمع اليمني، وينفتح على جميع النساء اللواتي يدمن أهدافه، باستقلالية ودون الانحياز إلى أي طرف من الأطراف.

تقول الدكتورة بلقيس أبو إصبع عضو التوافق «إنه أول تجربة نسائية تمت بعد الحرب وهي تجربة مفيدة تجمع كثيرا من النساء من مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي لأول مرة منذ بدء الحرب للحديث عن بناء السلام والمصالحة».

وتضيف أبو إصبع «في قبرص كان اللقاء عصيبا مليئا بالمهاترات بين الفرقاء، ولكن في الأخير تم الاتفاق بين الجميع، فنحن لسنا بحاجة لمزيد من الفرقة بقدر حاجتنا للسلام». أبو إصبع لديها العديد من المبادرات الاجتماعية أبرزها مؤسسة «اوام» الثقافية التي هي جزء من اتحاد منظمات المجتمع المدني «أمم» الذي تشكل في بداية الحرب لإيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية للمتضررين، تتحدث بشفافية ووضوح لم يكن متوفرا لدى البعض من أعضاء التوافق أثناء إعداد هذا التقرير فالبعض لا يرد والبعض الآخر يعتذر والبعض يتأخر في الرد والبعض يستشير أعضاء آخرين.

«عمل التوافق بالتوازي مع مكتب مبعوث الأمم المتحدة ولد الشيخ، ومن الإشكاليات التي مر بها أنه كتبت العديد من الرؤى بأيدي النساء حول المفاوضات والاتفاقيات قدمت كلها إلى ولد الشيخ لكنني أرى أنه لم يتم الالتفات إلى هذه الرؤى وبالتالي أصبحت جهودنا ضائعة» أوضحت أبو إصبع. وتتابع: «أبرز الإخفاقات التي واجهت التوافق أنه لم تكن هناك لوائح تحكم عمله ولم تكن هناك أنظمة تحدد مساراته في الاختلاف والاتفاق... والمشكل الآخر أنه لا يوجد هناك فصل بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبين التوافق، وكان هناك خلط كبير بين الهيئة باعتبارها تدير التوافق وبين النساء اليمنيات أعضاء التوافق اللاتي لهن رؤى مختلفة ومغايرة وهذا أدى إلى اختلاف بين الأعضاء والهيئة ما أدى إلى انسحاب عدد من العضوات».

## توافق بلا توافق

بعد عام من تأسيسه، وتحديدًا في 14 أكتوبر 2016 تقدمت خمس عضوات من التوافق وهن قيادات بارزات في المجتمع المدني اليمني برسالة إلى التوافق ومبعوث الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تفيد انسحابهن من التوافق النسوي للسلام والأمن وهن: أفرح الزوبة ونبيلة الزبير ورشا جرهوم ورندا سالم وملياء شرف الدين، وهو الانسحاب الثاني بعد انسحاب سابق لعضوتين هما الناشطتان فاطمة الأغبري وسماح ردمان احتجاجا على مجزرة الباب الكبير

لوجودهن باعتماد الكوتا 30%. كان ذلك هو الخبر الجيد خلال مسيرة نضال المرأة في اليمن. والآن في ظل أجواء الحرب المستعرة منذ ثلاثة أعوام فإن وضع النساء هو الأكثر سوءًا وتعقيدًا.

تقول الدكتورة بلقيس أبو إصبع أستاذة العلوم السياسية بجامعة صنعاء «أعتقد أن النساء اليمنيات ما زلن بحاجة إلى إعلاء أصواتهن، إذ ما زال صوت النساء اليمنيات خافتًا، بالمطالبة بوقف الحرب، وبالضغط على الأطراف المتصارعة لتجنيب اليمن الويلات، وبالضغط عليها لبناء السلام والتخفيف من حجم المعاناة التي يعاني منها اليمنيون». ثم أضافت «نحن بحاجة إلى مزيد من الجهد ومزيد من العمل لتعريف النساء اليمنيات بحقوقهن، وبأهمية أدوراهن، وخاصة في أوقات النزاعات، لأننا أكثر من يتضرر من ذلك. وهناك مهام يجب أن تقوم بها النساء القياديات، وأولئك اللاتي هن في الميدان، وأعتقد أن تكامل الأدوار بين النساء القياديات وبين من في الميدان سوف يعطي النساء الكثير من القوة، وسيجعل الآخرين يسمعون صوت النساء ويعون ماذا يحدث.. نحن لا نريد أن نكون فقط ضحايا بل نريد أن نشارك في صنع المستقبل» قالت أبو إصبع.

## القرار 1325 وتوافق السلام في اليمن

في 12 أكتوبر 2015، توجهت 45 امرأة يمنية من المجتمع المدني والسياسي والثقافي إلى لارنكا في قبرص بدعوة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتم تشكيل كيان نسوي أطلق عليه «التوافق النسوي للسلام والأمن».

وبحسب الوثيقة -التي زودتنا بها إيمان شايف عضو التوافق ومسؤول لجنة الاتصال والتنسيق- التي تم تبنيها في التأسيس للتوافق، فإن التوافق هو تجمع نسوي متنوع، طوعي هدفه إنهاء الحرب والعنف وإعادة بناء السلام وتطبيع الحياة في اليمن وإيصال صوت المرأة والسعي لإشراكها ودفعتها لمراكز اتخاذ القرار على كل المستويات الرسمية والاجتماعية.

بتعز مطلع يونيو 2016 التي ارتكبتها مليشيات الحوثي وصالح وقتل فيها 17 شخصا بينهم خمس نساء وطفل وجرح العشرات. وانهت العضوات المنسحبتان التوافق بالانحياز وعدم الحياد تجاه ما يحدث لتعز بحسب البيان التي تناقلته وسائل الإعلام عنها. كما أكدت أن رفض التوافق إصدار بيان إدانة للمجزرة في الباب الكبير بتعز هو سبب انسحابهما.

تقول سماح ردمان عضو مؤتمر الحوار الوطني «في كل مرة ترتكب قوات التحالف مجزرة بحق المدنيين بصنعا نسارع لإصدار بيان إدانة باسم التوافق، وهذا واجبنا، لكن التوافق كان يدعي الحياد تجاه ما يحدث لتعز من قبل مليشيات الحوثي وصالح التي تفرض الحصار على المدينة وتقصفها منذ أكثر من عامين، مثلما رفض إصدار بيان إدانة ضد مجزرة الباب الكبير في تعز التي ارتكبتها مليشيات الحوثي وصالح».

وفي الرسالة التي أرفقتها العضوات الخمسة المنسحبت أيضا مقترحات تصحيح المسار للتوافق إضافة إلى التحليل الاستراتيجي والذي يشمل نقاط القوة والضعف في التوافق. ويظهر التحليل الاستراتيجي الذي تحصلنا على نسخة منه أن هناك 13 نقطة وسمت بنقاط ضعف التوافق، أبرزها: ضبابية أهداف التوافق وتدخل وتأثير القوى السياسية في قرارات التوافق، ورفض أطراف الصراع للتوافق وعدم وضوح توزيع الأدوار واتخاذ القرار.

وفي مقترحات تصحيح المسار للتوافق، تقترح العضوات الخمسة المنسحبت تحديد أطر مرجعية تستند على القرار 1325 ومخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية والقرار 2216، وعمل لائحة تنظيمية إضافة إلى تحديد دور هيئة الأمم للمرأة الذي أثر برأيهن على أداء التوافق.

## توافق تحت الطلب

حسب الروائية البارزة نبيلة الزبير، وهي ممثلة مكون المرأة في الهيئة الوطنية لمتابعة وتنفيذ مؤتمر الحوار الوطني، فإن المشكلة مع التوافق «ليست شخصية بل أن التوافق كان كيانا لم يحدد قاعدة ينطلق منها وليس له مرجعية مثله مثل أي تجمع. ولم تكن هناك أجندة واضحة وصرحة تنظم العمل في مسار وطني». وتضيف «عدم الوضوح



نبيلة الزبير

والشفافية يجعلنا مكبلين، لهذا أرفض العمل دون خارطة طريق لأنها قد تقضي علينا وعلى بلدنا دون أن ندري». وأردفت «للأمانة، كانت تجربة إيجابية من أول يوم وصلنا لارنكا- قبرص كنا فرحين بالعمل مع بعض ونحن نساء قادمات من كل التوجهات والأطياف السياسية والاجتماعية والثقافية. وظلت المحاولة والنقاشات حول كيف نبدأ العمل وكيف نؤسس لأنفسنا كيانا يمثلنا جميعا، ولكن للأسف بدأت المشكلة من تأسيس العمل نفسه، وضاعت جهودنا بنقاشات شكلية خلال عام كامل».

وفي حديثها عن تجربتها في التوافق، تقول رشا جرهوم رئيسة مبادرة عدن والخبرة في سياسات الرعاية الاجتماعية والتي انسحبت من التوافق ضمن الخمس نساء «وصلنا إلى قبرص نحمل أحلامنا بين أيدينا قبل أن نصاب بالخذلان ونحن نسمع عبارة «مازال بدري على اليمن هذه الأشياء» كلما كنا نضع مقترحا أو موضوعا للنقاش كالإغاثة والتعليم والصحة أو حول كيفية الاستفادة من التجارب السابقة للتوافق في سوريا والعراق. لم نكن نرغب في الدخول في قضايا سياسية ربما تعمل على تفريق المجموعة».

## صوت واحد لا يكفي



بلفيس أبو إصبع

تقول الدكتورة بلفيس أبو إصبع إن التوافق النسوي للأمن والسلام لوحده غير كافٍ لتمثيل وجهات نظر اليمنيات، وإنه لابد من فتح قنوات جديدة عبر تأسيس تحالفات أخرى لعمليات بناء السلام لأنه متى توقف التوافق توقفت رؤية النساء وبالتالي كلما انفتح أفق آخر كلما استطعنا الوصول بأصواتنا إلى أعلى المستويات.

إذ لا يجوز اختزال أصواتنا في قناة واحدة هي التوافق الذي يعمل تحت مظلة أممية، ما يجعل نشاطه مرتبطا بحالة الاستقرار الأمني والسياسي في البلد، ويتوقف كلما تأزمت الأوضاع. نحن لا نريد لعمل التوافق أن يكون موسميا، بل نريده أن يكون متوصلا بشكل دائم». وتوضح «مثلاً، خلال هذه الفترة لا توجد أية مباحثات أو مفاوضات، والمفروض أن يبدأ عمل التوافق في هذه اللحظة التي تتوقف فيها المفاوضات، بحيث تستطيع النساء أن يقربن بين وجهات نظر أطراف الصراع للحيلولة دون الحرب والبدء بعمليات بناء السلام».



رشا جرهوم

وتؤكد رشا جرهوم من جهتها على أهمية وجود كيانات غير التوافق لبناء السلام وخدمة المجتمع، وإيصال أصوات النساء للمجتمع الدولي، وتضيف «بعد انسحابنا من التوافق جلسنا مع نساء قيادات وإعلاميات وناشطات... كنا 76 امرأة قررنا بلورة أجندة وطنية للمرأة والسلام والأمن وظللنا نناقش وننسق الجهود ووضعنا النقاط وخرجنا بوثيقة أرسلناها

إلى المبعوث الأممي والسفراء وكانت الوثيقة تعزز ما نريده نحن النساء في محاور قرار 1325... كنا وضعنا هذا المقترح قبل انسحابنا من التوافق ولكن لم يلتفت أحد لمقترحاتنا، وحاولنا الاستفادة بعد خروجنا من التوافق واشتغلنا على هذه الوثيقة بهدوء وكان معنا أيضا عضوات من داخل التوافق اشتغلن معنا على صياغة هذه الوثيقة». وتتابع « للأسف تم رفض الوثيقة للرغبة في وجود مجموعة واحدة فقط تمثل صوت للنساء وهي التوافق لا غير» •

## مأساة هزمت القرار 1325

في عام 2000 اعترف مجلس الأمن ليس فقط بالتأثير الخاص للنزاعات على النساء ولكن أيضا بالحاجة إلى تضمين النساء باعتبارهن صاحبات مصلحة نشطة في مجال درء الصراعات وحلها. فأصدر قراره رقم 1325 أول قرار خاص له بالنساء يلزم الدول بتوفير السلام والأمن للنساء. وبالنظر في بنود القرار 1325 نجدها تطالب الدول بمراعاة خصوصية المرأة وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصا في المناطق المتضررة من النزاع، وتوعية قوات حفظ السلام والشرطة والسلطة القضائية بخصوصية المرأة في الصراع واتخاذ تدابير لضمان حمايتها والالتزام بحقوق الإنسان للنساء والفتيات. كما يلزم القرار بتأمين الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في النزاعات ودعم دور المرأة في مجالات المراقبين العسكريين والشرطة المدنية والإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان، إضافة إلى تمثيل نساء المجتمعات التي شهدت صراعات مسلحة في جميع مستويات صنع القرار كشريك على قدم المساواة لمنع الصراعات وحلها وتحقيق السلام المستدام.

هويدا سليم - السودان

ومعظم النساء في المعسكرات يعانين من انعدام الأمن الغذائي خاصة وأن السلطات الحاكمة درجت على طرد المنظمات العاملة بالمعسكر أو التضييق عليها وتحديد نطاق عملها وتحركاتها لأسباب سياسية. كما أن هجمات حاملي السلاح ما تزال تهدد النساء اللائي يعملن في الاحتطاب وحرق الفحم، المصدر الوحيد لرزقهن وتوفير متطلبات الحياة لأسرهن.

الأساسي و72 قاصرة و105 فتاة غير متزوجة. واستمر الضجيج أياما بل شهورا، فأنكرت الحكومة الأمر بل اعتبرته مجرد شائعات من قبل وسائل الإعلام العالمية لا أساس لها من الصحة. وخبأ الضجيج تاركا الضحايا لمواجهة مصيرهن المظلم.

### البحث عن شبح القرار 1325 تحت وابل الرصاص

«جرائم الاغتصاب لا ولن تمسحها المحاكمات ولا السجون وستظل عالقة بأذهان الضحايا» هكذا تقول النازحات، «لذلك هناك عدد من النازحات فضلن الموت حماية لشرفهن وعرضهن فمتن وماتت أصواتهن ومضين إلى غياهب النسيان». ففي هذه المناطق نجد المرأة تواجه أقسى أنواع المعاناة التي تحرمها من القيام بدورها الكامل في المجتمع وتحقيق أهدافها التي تحلم بها ويكفلها لها الدستور وقرارات الأمم المتحدة خاصة القرار 1325.

تعد النساء والأطفال أكثر الفئات التي تضررت من الحرب بتلك المناطق، خاصة القصف الجوي العشوائي المتواصل الذي سبب لهن أضرارا نفسية بالغة تستوجب المعالجة النفسية عقب تحقق السلام.

وبتطبيق هذه البنود على مناطق النزاع في السودان نجد أنها مازالت حبيسة الورق، فعلى الرغم من ترحيب الحكومة السودانية بالقرار وكل حكومات ولايات إقليم دارفور- غرب السودان، إلا أن النساء بتلك الأقاليم الملتهبة بالحروب الأهلية والنزاعات القبلية مازلن يتعرضن للانتهاكات الجنسية من قبل الحكومة والمليشيات المسلحة وربما من قبل قوات حفظ السلام أيضا.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من قبل حكومات الولايات في مجال المرأة وخاصة فيما يتعلق بمشاركة في الأجهزة التنفيذية والتشريعية وآليات الحد من العنف ضدها، إلا أن ذلك مازال دون المستوى المطلوب محليا وعالميا.

### اغتصاب جماعي... قرية «تابت» نموزجا

استيقظ العالم صبيحة إحدى أيام سبت عام 2014 على ضجيج كارثة إنسانية نفذها أفراد حامية قرية «تابت» العسكرية الذين قاموا باغتصاب جماعي بالقرية طالت أكثر من مائتي امرأة من بينهن 8 تلميذات بمرحلة



## النازحات واللاجئات... رسائل للعالم لكسر جدار النسيان

ظلت المرأة النازحة واللاجئة بسبب الحروب الأهلية بالسودان تتوجه برسائلها لقادة العالم وللأمم المتحدة ولنساء العالم لكسر جدار النسيان المضروب حولها، تذكروهم فيها بعدم تناسي المرأة النازحة واللاجئة في المعسكرات وتطالبهم بتقديم مرتكبي جرائم الإغتصاب وكل الانتهاكات ضد المرأة في دارفور وفي جبال النوبة والنيل الأزرق إلى المحاكم الدولية وضمن عدم إفلاتهم من العقاب والتحقيق بشفافية في جرائم الإغتصاب الفردية والجماعية... ولا مجيب... فمازالت نساء دارفور يتجرعن مرارة الإغتصاب ومرارة عجز المجتمع الدولي عن حمايتهن وعن معاقبة الذين انتهكوا أعراضهن.

## النساء والعياه بغرب السودان... أرقام مذهلة

نصيب الفرد من المياه في ولايات دارفور لا يتعدى 5 لتر في اليوم (25% من الحد الأدنى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية واليونسيف). ويخلق هذا الوضع آثار سلبية على المرأة أهمها: ترك البنات للدراسة

وتم بعث شبكة للنساء لمناقشة احتياجات الحماية من أجل ضمان وجود آلية لإحالة ضحايا العنف القائم على أساس النوع للجهات المختصة وتحديد موضوعات الحماية الخاصة بالنساء. فتم تكوين فريق للحماية من داخل المعسكرات وتمكين قيادات نسائية من مراقبة أمن وسلامة النساء داخل هذه المعسكرات ودمج هذه القيادات النسائية في عملية السلام وإدارة المعسكر. واستطاعت الشبكة النجاح في جمع النساء من مختلف الفئات العمرية بغض النظر عن انتماءاتهن القبلية والمجتمعية لمناقشة ومشاركة وجهات النظر حول موضوعات الحماية والبحث عن طرق فعالة لاستخدام آليات الاستجابة والوقاية من خلال إنذار مبكر متطور واستراتيجية للاستجابة. ومكنت الشبكة المرأة داخل معسكرات النزوح من استخدام آليات الوساطة التقليدية وصنع القرار والمحافظة على ثقافة السلام حيث أصبح جزءاً من مجلس الوساطة التقليدية لحل الصراع (الأجاويد)..

والشبكة منتشرة في جميع ولايات دارفور باستثناء ولاية شرق دارفور، وتتكون من مجموعات النساء النازحات من خلفيات وقبائل مختلفة. والمعلومات التي يتم جمعها

لمساعدة أسرهن في جلب الماء، إهدار المرأة نصف عمرها (ما بين 150 و240 يوماً في السنة) في جلب المياه، الإجهاد المتكرر حيث السير لأكثر من عشر كيلومترات من مساكنهن لجلب الماء (ذهاباً وإياباً)، الإغتصاب في مناطق المياه البعيدة وفقدان الحياة عند مقاومة المعتصين. أضف إلى ذلك تهالك الصحة بسبب حمل جرار الماء على رؤسهن لمسافة طويلة، وفقدان مصدر الدخل المرتكز على الزراعة وتربية الحيوان.

## 1325 في دارفور: نقاط مشرقة

لما كانت مشاركة النساء المحدودة في آليات حماية المجتمع بمناطق النزاع بدارفور تحول دون نقل مخاوفهن إلى المجتمع المحلي والعالم، أنشأت وحدة استشارية النوع باليوناميد (شبكة حماية النساء) بهدف تلقي المعلومات في الوقت المناسب بشأن احتياجات النساء. ولوضع تدابير الحماية ونشر الوعي بين المجتمعات المحلية حول حقوق المرأة ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع، إلى جانب تشجيع الحوار بين النساء والمكونات المختلفة للبعثة ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية.



متضمنا أحكاما تمييزية ضد المرأة بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية. ومثال ذلك، المادة 25 من القانون الجنائي الخاصة بالسلوك الفاحش، وقانون النظام العام الذي يتضمن أحكاما تفسر على أنها تنظم حرية الملابس وحرية الارتباط وحرية العمل، ولكنه في حقيقة الأمر يستهدف ويجرم سلوك النساء. ورغم أن المرسوم الرئاسي لسنة 2005 ألغى العديد من جرائم النظام العام، لكن مازالت شرطة النظام العام تستهدف النساء بصفة خاصة، لاسيما اللواتي يعملن في القطاع الاقتصادي غير الرسمي بما في ذلك بائعات الشاي والعاملات في مجال التغذية والتنظيف وعاملات المنازل اللائي احتمين بالعاصمة هربا من القتل والاعتصاب.

ولكن هناك بوادر مشرقة من المشرع السوداني تجاه المرأة بعد صدور القرار 1325 حيث جاء قانون الانتخابات 2005 برفع نسبة مشاركة المرأة (من 25% إلى 30% في كافة مناحي الحياة العامة وجاء تعديل المادة 149 للقانون الجنائي لتوضيح الفرق بين جريمة الإغتصاب والزنا، وإدراج نص جديد حول التحرش الجنسي في القانون الجنائي. ويبقى السؤال: هل تهزم مأساة نساء دارفور القرار 1325؟ ●

الصحة وممثل النيابة العامة وآخر من الشرطة، إضافة إلى مشاركين من بعثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وممثلين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبعثة الإفريقية.

لكن الأمور تتجاوز اللجنة والنيات الحسنة للحكومة. فعمل المنظمات يسير بين الخطوط الحمر المفروضة نظرا لخصوصية المجتمع السوداني والحساسيات المتعلقة بسيادة الدولة ومؤسساتها. لذا يحرص العاملون في مجال حقوق الإنسان بتلك المناطق على تجنب المواضيع ذات الطابع السياسي مكتفين بمساعدة النساء والاهتمام بمعالجة الأوضاع الناجمة عن القتال والنزوح. ولكن اللجنة لا تتلقى بلاغات عن كافة الاعتداءات التي تتعرض لها النساء لأن بعضهن يتحفظن في الذهاب إلى الشرطة خوفا من الإشكالات التي قد يتعرضن لها وتزيد من وطأة الاعتداء عليهن.

### القوانين الخاصة بالمرأة... إشراقات القرار 1325

الناظر في القوانين السودانية عامة والمعنية بالمرأة بصورة خاصة يجد فيها أكثر من 52 قانونا

يتم مشاركتها مع مجموعة عمل الحماية وتناقش مع مختلف وكالات الأمم المتحدة. وبناء على المعلومات التي يتم استلامها، تحدد أولويات للدوريات اليومية لتشمل دوريات الحراسة والزراعة. وبالإضافة إلى الشبكة، استفادت نساء دارفور من ورش العمل برعاية «اليوناميد» حول حماية النساء ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع، علاوة على ذلك انتظمت جلسات لإعطاء خلفية حول قرار 1325 الخاص بالسلام والأمن والمراقبة والإبلاغ عن الحوادث التي تؤثر على النساء والفتيات.

### 1325... القفز بين الخطوط الحمراء

شكلت ولاية جنوب دارفور لجنة لمكافحة العنف ضد المرأة ولتحليل مشاكل العنف النوعي للذين لهم ملفات في البوليس واستقبال الحالات ومتابعتها وبناء قدرات الأجهزة المختصة وتدريبها وتحسين الإشراف عليها والتأكد من متابعة منع حصول العنف الجسدي وتوفير الخدمات الطبية للمعتدى عليهن. وتتألف اللجنة من أطباء مستقلين يعينهم الوالي ومن طبيب عمومي من وزارة

# نحو مساواة كاملة لديمقراطية دائمة في ظل أمن شامل

«عندما تسأل السكان عن القرار 1325 يقولون : نحن لا نعرفه... ولكن عندما نتحدث معهم حول المرأة فهذا أمر يفهمونه. عندما نتحدث عن حقوق النساء الأساسية كالتعليم مثلا يفهمون القرار 1325 من هذه الزاوية. وعندما نتحدث عن تسوية المشاكل من وجهة نظر النساء فإنهم يفهمون القرار 1325». هذا ما أكدته السيدة «بينتا ديوب» المبعوثة الخاصة لرئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي للسلام وأمن المرأة، ومن هذه الإفادة تتشكل لنا فكرة وصورة عن القرار الأممي 1325 حول المرأة و السلام والأمن.

ومن المؤكد أن إصدار هذا القرار كان ضرورة ملحة واستجابة لسياقات محددة في إطار توفير خطة دولية لتعزيز المساواة بين الجنسين ووضع المرأة في مركز المبادرات الرئيسية بما في ذلك عمليات السلام.

مكرم السعيداني - تونس

## القرار الأممي 1325

### وأبرز ما تضمنه

يعتبر القرار 1325 الذي اتخذته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 31 أكتوبر من سنة 2000 قرارا رائدا و تاريخيا باعتبار تبنيه على نطاق واسع من الدول التابعة للمنظمة الأممية. وهذا القرار هو عبارة عن وثيقة مكونة من 18 نقطة تركز على أربعة مواضيع أساسية تؤكد على أهمية مشاركة النساء على كافة أصعدة صنع القرار وفي عمليات السلام وعلى حماية حقوق الفتيات والنساء. وهو يشجع كذلك على تحرك وكالات الأمم المتحدة وأمينها العام ومجلس الأمن والحكومات وجميع الأطراف في النزاعات المسلحة لإشراك النساء في مسارات حل النزاعات.

والشرطة المدنية والإنسانية ومراقبة حقوق الإنسان. كما يقضي بتمثيل نساء تلك الدول التي شهدت صراعات مسلحة لإسماع أصواتهن في عملية تسوية الصراعات وليكن في جميع مستويات صنع القرار وشريكا على قدم المساواة لمنع الصراعات وحلها وتحقيق السلام المستدام. وعلى الرغم من مرور سنوات عديدة على إصدار هذا القرار الرائد وتزايد عدد الدول التي وضعت خطط عمل مستوحاة منه، يستمر انتهاك حقوق المرأة وتجاهلها، وفق ما أكدته منظمة الأمم المتحدة في تقارير سابقة وخصوصا في الدول العربية وتلك الدول التي تشهد حروبا ونزاعات متواصلة.

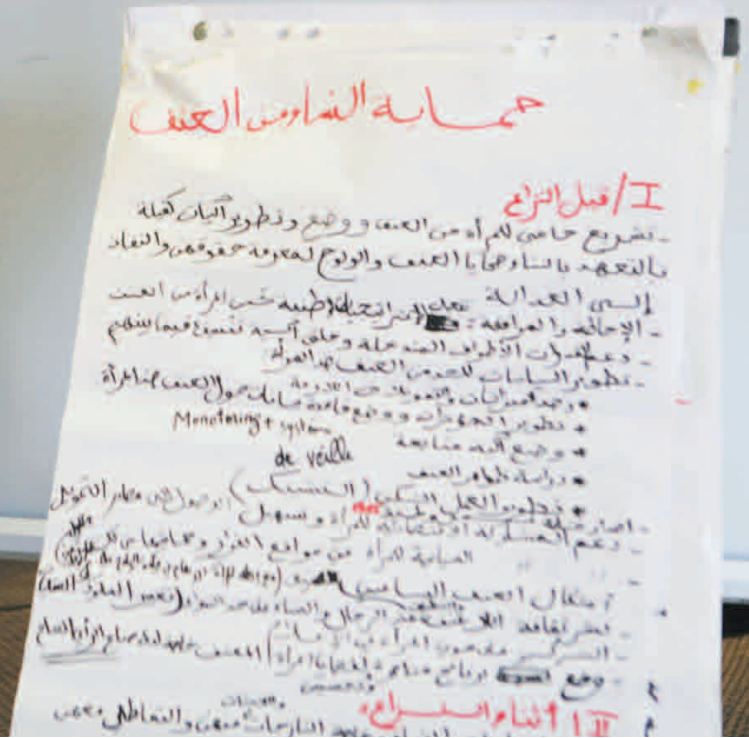
### الوضع في تونس

رغم إحراز تطور غير مسبوق في المنطقة العربية على مستوى المكتسبات والإنجازات الرائدة لصالح النساء التونسيات والتي عززها دستور

2014، ما تزال تونس تواجه بعض التحديات، إذ لا يزال تطبيق القرار 1325 بطيئا رغم تبنيه من الدولة التونسية منذ مدة، وتم الانطلاق في إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذه. وفي هذا السياق، أكدت سامية دولة المكلفة بأمورية لدى وزيرة المرأة والأسرة والطفولة أن عملية الإعداد لخارطة الطريق المتعلقة بتفعيل هذا القرار الأممي، انطلقت بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبالتعاون مع الوزارات ومجموعة من منظمات المجتمع المدني. كما أعلنت المسؤولة أن خارطة الطريق ستكون جاهزة في منتصف سنة 2018 وذلك سعيا إلى الرقي بدور المرأة من أجل أن يكون لها دور في تحقيق الأمن ومشاركتها في الاقتصاد وفي جميع مناحي الحياة بشكل عام.

وستكون هذه الخارطة محور جميع إجراءات تنفيذ برنامج «التنمية المستدامة في أفق 2030».





بالقرار وتخص الوقاية والمشاركة والحماية وعمليات الإنقاذ وجهود التطوير.

فقد استجابت تونس لهذه التحديات وبدأت في إعداد الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325.

وفي هذا الصدد، استعرضت الجامعة خديجة بن حسين في ندوة عقدت في الغرض ما وصل إليه تنفيذ هذا القرار بتونس، مؤكدة أنها سعت عبر ترسانة قانونية ومؤسسية إلى منع كافة أشكال التمييز ضد المرأة منذ الاستقلال مذكرة بالتحديات التي تواجهها تونس في ظل انعدام الأمن الاقتصادي للمرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي. كما أفادت المسؤولة عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين في تونس هالة السخيري أن القرار 1325 يعتبر أن أمن النساء مؤشر رئيسي على السلام والأمن بشكل عام، ويدعو جميع الفاعلين من المهتمين بهذه المسألة إلى تبني منهج يهدف إلى ترسيخ مبدأ الإنصاف بين الرجل والمرأة على مستوى التشريع والسياسات والبرامج على جميع القطاعات والمستويات. وذكرت في هذا الشأن أنه تم اقتراح دراستين تضمنتا معلومات أساسية بخصوص لجنة القيادة المعنية بإعداد خطة العمل الوطنية الخاصة بتفعيل بنود هذا القرار. ولا يغيب عن مسار وضع الخطة الوطنية لتفعيل القرار 1325 دعم الأطراف الدولية حيث تتولى حكومة جمهورية فنلندا تمويل إعداد الخطة الوطنية و تنفيذها ●

وتتضمن الجهود لإعداد خطة العمل الوطنية عدة خطوات تهدف إلى التوافق على محاور هذه الخطة بعد صياغتها حيث تم إجراء عديد الاستشارات والملاحظات التي من شأنها إنهاء كتابة مسودة خطة العمل الوطنية بالاشتراك مع جميع الأطراف المتدخلة في هذا الشأن على أن تكون جاهزة قبل منتصف سنة 2018 موعد تقديم خطة العمل بشكل نهائي، وذلك حسب ما أكدته وزيرة المرأة والأسرة والطفولة ضمن أشغال ندوة وطنية أقيمت تحت شعار «خارطة طريق، أي دور لنساء تونس في تحقيق التنمية والسلام والأمن».

من جهتها، شاركت منظمات وجمعيات المجتمع المدني الناشطة في مجال المرأة والأمن والسلام بشكل هام ضمن هذا المسار، باعتبارها طرفا هاما في الدفع بتنفيذ القرار حيث تم تقديم دراسات تدعو إلى تبني تنفيذه بهدف ترسيخ مبدأ التنصاف بين المرأة و الرجل. وضمن هذا السياق، شاركت 86 جمعية تونسية تشتغل على قضايا المرأة في إعداد دراسة حول مجمل أعمالها ومشاريعها المتصلة بالمحاور الأربع المتصلة

والذي انعكس على جميع برامج المخطط الخماسي التونسي للتنمية للفترة 2016-2020 في إطار الالتزام بالحفاظ على الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على تامين دورها وضمان تكافؤ الفرص وتكريس مبدأ التنصاف بين الجنسين في جميع المجالات وفق ما نص عليه دستور 2014. وهي تتمن أيضا الدور الذي تؤمنه المرأة التونسية أمام ما يشهده العالم من تغييرات جذرية ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية من أجل تحقيق البناء الديمقراطي والعدالة الاجتماعية والسلام ونبذ الإقصاء والتهميش تجاه الفئات داخل المجتمع ومناهضة العنف والإرهاب، والذي ساهم في ضمان انتقال ديمقراطي سليم لتونس.

## الدفع بالقرار 1325

### إلى الأمام

تؤكد جميع المعطيات أن تونس تسعى جاهدة في الآونة الأخيرة خاصة إلى الدفع بأجندا المرأة والأمن والسلام إلى الأمام بالتزامن مع ما شكله التطرف من تهديد مباشر على النساء في المنطقة العربية ككل وتعرضهن إلى أنواع عديدة من العنف والاستغلال، ما يهدد مكانة وأوضاع النساء. وعليه

because these options require regional support that Palestine may not get because of many Arab political calculations that do not usually benefit Palestine .

The issue seems more complicated at the Palestinian level. Because talking about women's rights is seen as a kind of "social luxury" or "obedience to Western agendas" governed by funding. Therefore, women's issues are absent from reconciliation talks. Women also do not participate in those talks.

A look at the details of the Palestinian conflicts, namely the split between Fatah and Hamas shows that women are the main victims. The disruption of the PLC since the split in 2007, for example, has led to the postponement of all legislative reforms that women's bodies have struggled to change for several years, such as the penal and personal status, which has exacerbated the suffering of many women.

The preoccupation with division has not adversely affected its poles (Fatah, Hamas and the Palestinian Authority), but has also cast a heavy shadow on other political forces.

It is no secret that the Palestinian political parties are suffering from aging that prevents the emergence of young political leaders who will re-establish the active presence of these forces, especially women, as was the case in the 1970s.

Parties have become unconvincing in what they raise about women's issues and others, because their handling has not been renewed and is therefore no longer suitable for the mentality of the young majority of the Palestinian society. Therefore they cannot be built upon in decisions related to women, including Resolution 1325.



The picture is not grim for those who move between courts, complaints units in the ministries, institutions and security apparatuses in Palestine, compared to a few years ago.

On the contrary, there is a clear effort that has begun to bear fruit in terms of the assignment of gender and family units in the police, security institutions and ministries, maintaining the privacy of the complainants and providing them with psychological support and awareness.

Many programs, although still below the hoped-for level, have also been set up to qualify women to take up prestigious positions in line with the national plan for the implementation of resolution 1325.

But the question that might arise is: Do women tend to file complaints? Do they tend to run for prestigious positions? Do they seek to improve their reality? Why do not large groups

of them participate in the action for resolution 1325?

Returning to Fatima and her sisters in the Jordan Valley, the camps and the countryside, and millions like them in the Arab world, these are still far from the callers and advocates of the implementation of Resolution 1325, because they simply did not hear about their rights in a simple language they understand from women like them who were able to change their reality.

And if they think about it, the words "shame", "haraam", "unworthy" and "inappropriate" would cripple them.

The media do not place Fatima on the list of priorities of their listeners and viewers. The agendas of decision-makers see them only as a surplus of the poor. Is there anyone who stands, thinks, and goes back a little bit, walks a step towards Fatima and her sisters or two or ten steps and takes their hands to catch up? ●

# Resolution 1325 rises and falters in Palestine

Jumana Quneis / Palestine



**Fatima, who lives in northern Al-Aghwar region in the Jordan Valley, does not know about the national plan adopted by the Ministry of Women's Affairs to implement UN Resolution 1325, nor has she heard of it before, even though the spirit of its provisions puts an end to its misery and hopelessness.**

**The latter consist of the poverty and constant fear of the occupation that threatens her life and her children with military exercises carried out on her territory, in addition to the violence she suffers from her family on several levels.**

Fatima and thousands of women in refugee camps, valleys and rural areas are far from the headquarters of the Ministry of Women's Affairs and the offices of feminist activists interested in implementing the UN resolution, simply because they have not changed their lives due to the national plan or the resolution.

Nevertheless, Palestinian women's frameworks do not neglect the efforts made to put 1325 on the agenda of decision-makers in Palestine. And here is the challenge.

Decision-makers are concerned about political complications of regional dimensions, primarily the Israeli occupation rather than about

women's issues and which is often put as an excuse to justify human rights violations and the failure to limit them at the Palestinian level.

The magnitude of the Israeli violations cannot be underestimated and impossible to address by the Palestinian forces. However, there is a clear negligence at the political, diplomatic and perhaps institutional human rights level in Palestine in "using" these violations as a trump card with the international community.

Relying on Resolution 1325 to denounce the Israeli occupation for violating the rights of Palestinian women can put Israel in the same category as "Daesh" and some

obscurantist regimes that violate women's rights in the Arab world.

This would be more convincing because Palestine has adopted Resolution 1325 and approved a national plan to implement it, one of the very few Arab countries that did so. This indicates a genuine political will to keep Palestine in line with international human rights standards for women at least.

But the prevailing belief among the jurists in Palestine is that the Palestinian Authority avoids the option of resorting to international courts because it continues to hold on to the option of negotiations which permanently stalled, and

To what extent do Arab women in your opinion contribute to the defense of peace, negotiation and mediation to resolve wars and conflicts, and what are the most important challenges that still hinder their participation in building peace and mediation at all levels of decision-making?

First, it must be emphasized that women's participation should not begin at the conflict-related stages, especially the stage of conflict resolution and negotiation, and the reconstruction phase, including transitional justice and guarantees of non-repetition.

It is important that the participation of women and girls in peacetime increases in different areas, thus contributing to the consolidation of a societal intellectual heritage that accepts the participation of equal women, and appreciates the importance of a gender perspective in policies, procedures, laws and others.

However, the evidence shows that the participation of women in Arab countries in the political and decision-making areas, in trade unions, in political parties and even in the civil society movement is still very weak. This reflects the challenges faced by women and girls on a daily basis, especially because of the stereotypical view of the status and roles of women and girls. This is reflected in the areas of education and employment.

Even in situations of peace, the rates of girls' education and the involvement of women in the field of employment are still significantly lower than for males.

In times of conflict, male education is preferred either because of lack of resources or because of insecurity. Women and girls return to stereotyped roles that are confused by their community vision, such as housework or early marriage, which we have seen in Arab countries.

Although women play important roles in the management of life and work during conflict, especially in the absence of men and in the context of unemployment, where women become the main or sole breadwinners, evidence shows a societal orientation

towards the return of women to their stereotypical roles with their education, work, freedom and stability being secondary depending on the position and status of man.

Although there are various mechanisms and structures that have been set up in order to make women's voices heard in the negotiations in Syria, Libya and Yemen, there are problems regarding the extent to which these structures will directly impact the negotiations, despite the significant achievements made by these structures in each of these countries.

It is a matter of concern that the participation of women in the direct negotiation process is still very low. However, it should be noted that a number of informal ceasefire initiatives have been established and temporary forms of peace have been reached in a number of locations and civil society has played an important role in these initiatives.

**CAWATARYAT:** In light of the growing terrorism and violent extremism and the continuation of wars and conflicts in many countries in the region? What do you think are the priorities for the next period?

The experience of past years shows that every country can be vulnerable to growing terrorism and violent extremism that can escalate into disturbances or conflicts. It is therefore necessary to work to address the issue as soon as possible and in all countries. The basic question is what is the required method of confrontation?

It is common that punishing all those who committed the crimes and the military security response will provide deterrent solutions that reduce violent extremism and associated crimes.

Despite the importance of critical security steps, one must point here to a number of aspects. First, it is necessary to emphasize that the response to violence should not be through steps that are contrary to international law.

Reference must always be the legitimacy of steps through their conformity with international law.

It is also important to remember that the most frequent steps will not eliminate the problem. Therefore, there is a need to work hard to establish a culture of acceptance of pluralism and the other opinion.

It is also necessary to build respect for multi-ethnic, cultural, political, civilizational, social and other pluralism through public education. The press, media and civil society organizations play an important role in this regard. Hence, there is a need to lift restrictions and constraints on the work of civil society organizations, media and writers because they are the tools of change.

It is important to understand the impact of violent extremism from a women's perspective. This is not limited to understanding the direct crimes committed against women and girls, including rape, forced prostitution, trafficking, forced marriage and others.

All these aspects are important to be understood from the perspective of women. But there are other aspects that need to be grasped about the impact on the economic, social and cultural life of women and girls.

This highlights the importance of the participation of women and girls, not as victims but also as agents of change.

Since women and girls have been especially affected by violent extremist movements, they should be involved in any discussions that seek to generate priorities and policies, and adequate financial allocations must be made to support the participation, protection and protection of women and girls.

However, the importance of a supportive infrastructure that facilitates the participation of women and girls, as well as support mechanisms for crime survivors and their families should not be forgotten.

Laws and policies must be reviewed from a gender perspective so that the acts committed can be criminalized, dealt with and punished in proportion to their seriousness ●

role in the stability and development of any country in times of peace as well.

It is therefore of great importance to take care of these aspects in any country in times of peace and conflict.

Countries in post-conflict and reconstruction periods should take care to incorporate a gender perspective in the reconstruction period to address past crimes, transitional justice mechanisms and ensure equal enjoyment of rights and opportunities, which has an important role to play in ensuring that violations are not repeated again.

It is important to note that all States have different roles in the agenda of women, security and peace.

States that are not in conflict can play important roles in supporting refugees and displaced persons, contributing to negotiations to end the conflict and contribute to reconstruction.

All States must address all forms of violence against women and girls, regardless of the state of conflict, and should also build and contribute to the establishment of early warning mechanisms that indicate conflict in any country.

It is important to note that a number of Arab countries have strategies and action plans on violence against women, but most of these plans do not link the issue of violence against women to the agenda of women, security and peace, and this is a missed opportunity.

It is of paramount importance to address the structural causes that lead to women's derogation from their peacetime rights, which are exacerbated and may take on new but relevant forms in times of conflict.

Hence the importance of focusing on changing thinking patterns and ensuring participation in different areas.

This also shows the importance of creating mechanisms of protection, control and accountability, and easy mechanisms for access to justice, support and reparation.

In connection with the agenda of women, security and peace, this shows the importance of working on these aspects in times of peace, periods that allow the development of prevention and protection mechanisms that prevent violations and allow violations to be dealt with when they occur.

This involves ensuring a critical review from a gender perspective of laws, policies and mechanisms to ensure prevention and protection.

It is particularly necessary to develop mechanisms to protect women and girls from violence during the conflict.

However, the establishment of such mechanisms, the adoption of laws and the setting up of pre-conflict structures and institutions are of paramount importance, as experience shows clearly that during conflict, it is difficult to develop mechanisms and structures and build the desired institutions. Hence the importance of focusing on prevention and protection in pre-conflict periods.

Moreover, the participation of women before the conflict in the political, economic, judicial and other fields lays the foundations for ensuring the proper participation of women during the negotiation phase, the end of the conflict and during the reconstruction phase.

All these efforts simply require the participation of women in order to ensure the integration of a gender perspective and to ensure that plans and policies address priorities identified by women and girls based on their experiences and priorities.

Another point that needs to be stressed is the role of civil society. Experience suggests that civil society institutions, including those dealing with the rights of women and girls, have had high experience in the framework of women, security and peace, often exceeding the expertise existing within the formal organs of government and parliaments.

Civil society institutions have played important roles in the development of the National Agenda for Women,

Security and Peace and agendas and action plans on violence against women and girls.

Civil society institutions play an important role in participating and supervising the implementation of national plans either through their participation in formal structures to oversee implementation, through following up implementation or through non-governmental alliances established by civil society organizations, for example in Iraq and Palestine.

It is important to understand the challenges facing national plans on women, security and peace (national plans for Resolution 1325) or those relating to violence against women and girls, those that are concerned with the advancement of women and girls in general or efforts towards surveying and changing laws and policies in a way that takes into consideration the gender perspective and also the adoption of gender-sensitive budgets. One of the most important challenges is often the weakening of these efforts because of the lack of adequate financial allocations for implementation, as if these are not important, and therefore a large part of these efforts and initiatives remain on paper without translation into practical implementation.

On the other hand, the high participation of women in periods of transition or conflict in the region has contributed to placing women's rights on the national agenda even more.

Because of the strong action of the civil society and the women's movement, in particular, this has led to significant changes in laws and policies in Tunisia, for example. There are significant movements led by civil society to guarantee the rights of women and girls in a number of Arab countries.

**CAWATARYAT:** Apart from these challenges, Resolution 1325 aims to change the perception of women as victims only in times of conflict and to push for the integration of women into the process of peacemaking, dialogue and mediation.

The impact can continue for a long time after the end of the war, as in Lebanon.

The crimes that have been committed during conflicts in the region are extremely dangerous and hideous.

It is therefore necessary to prepare the conflict in its various forms and its various effects as soon as possible and before it occurs.

This shows the importance of the agenda of women, security and peace in the Arab region.

Conflicts occurring in the Arab region have clearly demonstrated the basic assumption behind the agenda of women, security and peace, launched through Security Council Resolution 1325 and subsequent resolutions.

This assumption is that women and girls are particularly affected in a conflict period because they suffer violations connected to their gender.

This is what we have seen clearly in Egypt through the abuses on women in protest rallies, the attacks and restrictions faced by women activists in the field of human rights, including women's rights, sexual assaults including rape, trafficking and forced prostitution in Syria and Iraq, as well as attacks on physical integrity that went as far as to killing and restricting movement and travel in all countries that have experienced wars including Libya and Yemen.

Refugee and internally displaced women have also experienced such attacks during their movement and in their temporary stay places.

In all cases of crimes against women and girls, these crimes have been committed as a means and method of warfare and as a mechanism of repression designed to humiliate and weaken the entire society in general by weakening and humiliating women and girls in particular.

These violations originate primarily from a stereotypical perspective of women and girls in that they are viewed from a perspective that defines specific gender roles in relation to their sex.

All of this clearly shows the absence of appropriate structures, laws and mechanisms for prevention and protection in pre-conflict periods, which weakens the possibility of addressing crimes and abuses committed against women and girls during conflict or the possibility of post-conflict treatment.

**CAWTARYAT:** For a while we have been observing an Arab commitment to Security Council resolution 1325, with a regional strategy for the protection of Arab women and an executive plan of action put in place, at the initiative of the League of Arab States and the involvement of other international and regional actors in it. How important is it, and what are its limits?

The existence of a regional strategy that applies to all States and guides all Arab States alike is greatly important. This underscores the importance of a strategy on women, security and peace in every country, regardless of whether the country is in conflict or not.

It is necessary to emphasize that regional strategy is the lowest common factor. States must therefore work to develop their national plans that are commensurate with their specific national realities.

The strategy is based on the concept of human security, which is linked to sustainable development in its comprehensive sense, and focuses on gender-based violence in the light of the mechanisms of participation, prevention and protection in three stages (security, stability, emergency, armed conflict and post-conflict).

This strategy is closely linked to the regional plan on violence against women in that the focus area of both documents is violence against women.

Although aspects such as women's participation are addressed, this is linked in the strategy to violence rather than it is an end in itself.

The fundamental question remains how these ideas can be translated into practice. Hence, one of the main problems is that there is no mechanism for monitoring and follow-up or

specific structure with competence and adequate human and material resources to ensure the implementation of the strategy by the Arab countries.

**CAWTARYAT:** This with regard to the regional dimension, what about the commitment of the Arab States to Resolution 1325 to this day? Is it in tune with regional efforts?

There are important efforts in this area that must be recognized. For example, Iraq was the first Arab country to adopt a plan for women, security and peace followed by Palestine and then Jordan.

Although these efforts are of the utmost importance, one of their problems is that they focus on specific aspects of the agenda of women, security and peace. There are a number of general observations to be made regarding the efforts of the Arab countries.

It is clear that a number of Arab countries still do not see the importance of adopting such a plan, either because they do not prioritize it or because they do not see it as necessary as long as the country is not under a bloody armed conflict.

The practice shows that divisions caused by conflict, particularly in situations of armed conflict and weak state structures during and after conflict, make it difficult to adopt a national plan for women, security and peace during and after the end of conflict.

Therefore, it is necessary to adopt these plans at the national level in all countries, whether they are in conflict or not, in order to put in place mechanisms of prevention, protection and participation that are important before and during conflicts.

These plans are also important in getting out of conflict and post-conflict reconstruction in a manner that is compatible with the needs and rights of women and girls and their participation.

It is therefore important to emphasize that all States are vulnerable to conflicts in their various forms.

Safeguards of prevention, protection and participation also play an important

# There must be a strategy on women, security and peace in every country, regardless of whether the country is in conflict or not

Interviewed by Lobna Najjar Zaghlami

Professor Mervat Rishmawi, researcher in human rights issues, is interested in social and economic rights and the agenda of women, security and peace.

She works as a human rights expert in several projects and programs on the human rights situation in the Middle East and North Africa. She also contributed to the ESCWA study on “ Women, Peace and Security: The Role of Institutions in Times of Peace and War in the Arab region” to the guide to “Security Council Resolution 1325 and its complementary resolutions and the role of parliamentarians in their application”.

Based on her full understanding of the essence of the resolution, its content and objectives, and the reality of its implementation in the Arab region, we have had this interview with her.



**CAWTARYAT:** considering your interest in and follow-up of issues of violence against women, including the violence against them during times of conflict and war, how do you see the reality of the situation of women in the Arab region in the light of the impact of instability and growing terrorism against them?

The Arab region today is witnessing bloody conflicts and tensions of

various degrees of intensity, which lasted many years.

Today, the region is the least peaceful region in the world, according to UN estimates.

For example, between 2009 and 2013, 41 per cent of Arab countries have experienced at least one internal conflict, and many of the worst periods

of conflict since World War II have occurred in the Arab region.

The region is also home to the largest proportion of refugees and internally displaced people in the world, according to UN estimates.

Conflicts in the Arab region are complex in terms of multilateralism, both domestic and international, and the participation of extremist armed groups.

This underscores the importance of dealing with conflicts in the region in a manner commensurate with the nature of their complexity and the gravity of the crimes committed, and at the same time in line with the requirements of international law.

Indeed, conflicts in the region take many forms, including bloody armed conflicts, such as Syria, Iraq, Yemen and Libya, and major disturbances such as in Egypt, low intensity clashes or conflicts in specific areas that do not affect the rest of the country, such as what is happening in Sudan and occupation and serious and dangerous violations going on for years like the Israeli occupation of Palestine and the conflicts ongoing for years in Iraq. These are just examples that do not represent a complete and through survey.

It is clear from these examples that a conflict can suddenly arise, take on different forms and involve several parties which further complicate it, and persist for a long time. Its impact could last for a very long time as well, and the impact could be extended to other countries, especially neighboring countries, as in the case of Jordan, Lebanon, Tunisia and Algeria.



activities away from government participation, which seemed poor, with Daesh eating up that strategy after controlling one-third of Iraq.

### Negative media coverage

Some Iraqi cities have been living in the stage of liberation from Daesh for a year now, such as Anbar and Falluja. Others have been liberated from the control of the extremist organization for two years, such as Salah ad Din province and its main city Tikrit, that province where the first woman and mother of six children fell as she was fighting alongside her brothers to prevent organization Daesh from entering the area she lived in.

These cities are today in dire need to build peace and activate the role of women in it, especially since women are on both sides of the conflict. Indeed, they are displaced wives, mothers and sisters of families who were victims of Daesh lost some members of their families during the conflict. And they were with the same qualities but on the other extremist side, since most of Daesh's families who were detained in the Shahama camp in Tikrit and Amiriyah Fallujah camp in Anbar were women, sisters, wives and mothers of members of the extremist organization. There were not many men among them because Daesh fighters left their families in the wind and went to Syria or to neighborhoods that were not freed yet. Thus, that strategy can be used to activate the role of women from both sides, culprits and victims, in peace building.

The mentioned regions witnessed simple actions to activate the role of women in peace and promote peaceful coexistence. Most programs focused on activating the role of youth, journalists or the media in the process of building civil peace.

Media also played a bad role in supporting the role of women in building civil peace in Iraq. They often focused on the negative role of women rather than on their positive role. They, for example, focused on women suicide-bombers and fighters with Daesh more than they focused on women who played positive roles in civil peace-building. In contrast, social networking sites in Iraq were positive in highlighting the role of women in peace, despite their lack of neutrality and bias in many cases.

Facebook is the main source of communication and information in Iraq. News were repeatedly posted on women who played roles that men could not do, including one about a woman from Mosul who hid a Christian lady in her home for more than two and a half years, protected her from the oppression of Daesh organization and handed her over to her family after the liberation of the left side of the city months ago.

Another woman, whose story was reported on the social media, was entrusted by her Christian neighbors with keeping their gold jewelry and large amounts of money before they left Mosul as displaced women in the Kurdistan region. She contacted them after the liberation of the neighborhood

where she lives and the operation of the mobile phone network and rendered the trusts to her neighbors.

Other stories talked about women who participated in organizing feast for their Christian neighbors and welcomed them after the liberation of areas and that was the same with Christian women who hosted mass dinners for Muslim families after the liberation of large areas of Mosul.

All those positive roles of women in the peacemaking and restoring security were far from being addressed by the traditional media, which was preoccupied with covering the battles and neglected many of the roles of women in peace-building.

Today, Iraq is in dire need of activating the role of women in civil peace, especially in the cities of Anbar, Salah al-Din, Mosul, Kirkuk and Diyala and these are cities that has recently emerged from the recent armed conflict and some are still under the control of the extremist organization. This, besides other cities where the role of women in the area of co-existence and social integration should be activated. These are the cities which still host people displaced as a result of hostilities and fleeing fighting, because the role of women will be effective in accepting the displaced as an individual in the host community instead of seeing him as a competitor in place and livelihood. Therefore, it is imperative to activate that strategy to achieve the desired goals and to ensure that it would not remain a dead letter.



# early strategy and negative media coverage

Khulud Alamiry - Iraq

**Iraq has attempted from the outset to implement Security Council Resolution 1325 through a national strategy set up by the Ministry of State for Women's Affairs in February 2014, which was subsequently approved by the Iraqi Council of Ministers at its thirteenth regular session on April 1 of the same year.**

**The strategy included the national plan of the Security Council resolution submitted by the above-mentioned Ministry.**

**Therefore, Iraq was the first country in the Middle East to adopt a national plan to activate the Resolution, as confirmed by United Nations Secretary-General's Special Representative for Iraq Nickolay Mladenov.**

The Ministry of Women announced, at the time, in cooperation with the Iraqi Women's Initiative to activate the UN Security Council Resolution (ENAP) and the European Women's Initiative (EFI), its strategy to involve women in the process of peacemaking and decision-making during and after armed conflicts and protect them from all forms of violence against them. That strategy was announced in a conference held on February 6 of the same year in Baghdad, when the government fully approved the strategy and instructed to apply it.

The strategy included the following: "we believe that the modern Iraqi society can reorganize social and family relations and ensure the protection and participation of women in creating a secure society where all live in peace and decent life, achieve justice and equality in social and family relations and create harmony between the laws, regulations and global contemporary civil developments and realize the aspirations of civil society to promote and advance women's rights".

It also stated that women should play a key role in peace building. The strategy also said "there is a close relationship between the concepts of empowering the Iraqi women to play to their own roles in ensuring their advancement and the promotion of society and the provision of human security.

Indeed, it is necessary to integrate women into efforts for peace and security in certain situations after armed

conflicts and domestic and international crises, and their participation in those efforts and their implementation as an affirmation of their role as actors and not merely as victims of such conflicts.

That strategy was not developed by the Ministry of State for Women's Affairs on its own but a joint working group was formed by representatives of the executive and legislative branches of the federal government in Baghdad, Kurdistan Regional Government and women's NGOs.

It included projects and activities set in light of the desired objectives and national consultations, workshops and meetings to define strategic objectives, specific actions and expected results, indicators, implementing agencies and their time frame as well as the mobilization of domestic, international and regional support.

### Daesh eats up strategy

The strategy adopted at the time was based on four pillars: participation, protection, prevention and promotion. The four main pillars of the strategy were to mainstream and integrate the concept of gender in all policies and processes related to conflict prevention and resolution and peace-building in Iraq.

It also included two stages of women's participation in peacemaking during the conflict and the post-conflict period.

In the first stage, Iraqi women are involved in the decision-making stages of negotiations and conflict resolution or any agreements and initiatives for peace-building and preservation, including the Kurdistan region to follow up and monitor violations against women in cities suffering from terrorist operations and military confrontations.

In the second phase, women are involved in mechanisms for applying and implementing peace agreements, supporting national peace initiatives and resolving internal disputes in Iraq's cities, which have just emerged from armed conflict.

The implementation of the first phase of the plan was restricted to activities organized by civil society organizations and various activities of the Ministry of Women and some government agencies because they coincided with the Iraqi government's preoccupation with fighting Daesh and focusing on the security aspect more than other aspects of the country.

Speaking about any activity about the implementation of that strategy would be astonishing and would be ridiculed by government officials who found in the war on Daesh a top priority which must discard all other activities and initiatives to confront them. Therefore, the war in the cities of Mosul, Anbar, Tikrit, Diyala and Kirkuk was the biggest concern. Consequently, civil society organizations have been able to implement many

of condemnation on behalf of the Pact and this is our duty," said Samah Redman, a member of the National Dialogue Conference. "But the Pact was claiming to be neutral about what was happening to the people in the hand of the Houthi and Saleh militia which was imposing a blockade on the city and bombed it for more than two years.

It also refused to issue a statement condemning the massacre of Bab al-Kabeer in Taiz, which was committed by the militias of Houthi and Saleh. "

The letter, which was also attached by the five members who quit the Pact, also included proposals to correct the path for the Pact, besides the strategic analysis, which comprised the strengths and weaknesses in the Pact.

The strategic analysis, of which we got a copy, shows that there are 13 points described as weak points of the Pact. The most prominent of these are the blurry objectives of the Pact, the interference and influence of the political forces in the decisions of the Pact, the rejection of the Pact by parties to the conflict and the lack of clarity in the distribution of roles and decision-making.

In the proposals to rectify the path of the Pact, the five retiring members proposed to define reference frameworks based on Resolution 1325, the outputs of the National Dialogue, the Gulf initiative and Resolution 2216. They also proposed preparing a regulation, besides defining the role of UN Women which, according to them, impacted on the performance of the Pact.

## Pact on request

According to Nabila al-Zubair, the representative of the women's component in the National Committee for the Follow-up and Implementation of the National Dialogue Conference, the problem with the Pact is not personal, but that the Pact was an entity that did not specify a rule from which it starts and has no reference like any other group.

There was no loud and clear agenda organizing work in a national path. She added: "the lack of clarity and transparency cripples us, so I refused to work without a road map because it would destroy us and our country unawares."

She further said: "honestly, it was a positive experience from the very first day we arrived in Larnaca - Cyprus, we were happy to work with each others, as we were women from all walks of life and political, social and cultural spectrum.

There were attempts and discussions about the way we start work and how to build for ourselves an entity representing all of us, unfortunately the problem began with the establishment of the base work itself and we lost our efforts in formal discussions during an entire year."

Speaking about her experience in the Pact, Rasha Jarhum, head of the Aden Initiative and a social welfare expert, who withdrew from the Pact along four other members, said: "We arrived in Larnaca, Cyprus, carrying our dreams in our hands.

However, we were disappointed as we heard these words: "these things are too early for Yemen" whenever we make proposals or put forward topics for discussion such as relief, education and health or how to benefit from past experiences of reconciliation in Syria and Iraq.

We did not want to engage in political issues that might divide the group.

## One voice is not enough

Dr. Balqis Abu Esbaa says that the Women's Pact for Security and Peace alone is not enough to represent the views of Yemenis and that new channels must be opened by establishing other coalitions for peace-building processes because once the Pact ceases to operate, women's vision would stop and therefore the

more horizons we open the more we can reach higher levels with our voices. Indeed, our voices cannot be limited to a single channel which the Pact that operates under the umbrella of the United Nations, which makes its activity linked to the state of security and political stability in the country, and stops whenever the situation worsens. We do not want the work of the Pact to be seasonal; we rather want it to continue permanently."

She noted: "for example during this period there are no negotiations or talks, and the Pact's work was supposed to begin at the moment when negotiations stop, so that women can bring the views of the parties to the conflict closer to prevent war and initiate peace-building operations."

Rasha Jarhum stressed, on her part, the importance of the existing of entities other than the Pact to build peace, serve society and make women's voices heard by the international community.

She added: "After our withdrawal from the Pact, we sat down with women leaders, journalists and activists ... We were 76 women who decided to formulate a national agenda for women, peace and security, and we kept on discussing and coordinating our efforts.

We laid the groundwork and came out with a document we sent to the UN envoy and the ambassadors. That document consolidated what we, women, wanted in the axes of Resolution 1325...

We put this proposal before we withdrew from the Pact but no one paid attention to our proposals. We tried to draw benefit after we quit the Pact and worked on formulating this document

"Unfortunately, the document was rejected due to the desire to have only one group representing women's voices, which is the Pact and nothing else."

news during the process of women's struggle in Yemen.

Now that the war has been raging for three years, the situation of women is the worst and most complicated, because they had a voice before it was silenced.

"I think Yemeni women still need to raise their voices," said Dr. Balqis Abu Esbaa, a professor of political science at Sana'a University.

"The voice of Yemeni women is still inaudible in demanding a halt to the war by pressing the warring parties to spare Yemen scourgings and putting pressure on them to build peace and alleviate the suffering.

"We need more effort and more work to introduce Yemeni women to their rights and the importance of their role, especially in times of conflict, because we are those who are the more affected by that.

There are tasks to be done by women leaders and those who are on the ground. I think complementary roles between women leaders and those who are on the ground will give a lot of power, and will make others hear the voice of women and understand what is happening... We do not want to be the only victims but want to participate in shaping the future," said Abu Esbaa.

## Resolution 1325 and the Peace Agreement in Yemen

45 Yemeni women from civil, cultural and cultural society went to Larnaca, Cyprus on October 12, 2015, at the invitation of the United Nations, and a feminist entity called "Women's Pact for Peace and Security" was formed.

According to the document, which was provided to us by Iman Shaif al-Khatib, a member of the Pact and officer in the liaison and coordination committee, which was adopted in the establishment of the Pact, the Pact

is a diverse feminist group that aims to end the war and violence, rebuild peace, normalize life in Yemen and reach out to decision-making centers at all official and social levels.

It is composed of leaders and activists from various organizations, components and religious, political and cultural affiliations in the Yemeni society. It is open to all women who support their goals independently and without bias to any party.

"This is the first post-war women's experience," said Dr. Balqis Abu Esbaa, a member of the Pact. It is a useful experience that brings together many women from across the political and social spectrum for the first time since the war began to talk about peace building and reconciliation.

Abu Esbaa added: "In Cyprus, the meeting was very tense and full of chatter among parties." "At the end, everyone agreed. We do not need more division as much as we need peace."

Abu Esbaa, a professor of political science at Sana'a University, has many social initiatives, most notably the "Awam Development and Cultural Foundation" which is part of the Union of Civil Society Organizations (UMAM), which was formed at the beginning of the war to deliver humanitarian and relief assistance to the affected, speaks with transparency and clarity that was not available to some members of the Pact during the preparation of this report. Some do not respond, others apologize, some take so long to respond and some consult other members.

"The Pact worked in parallel with the Office of the United Nations envoy Ould Sheikh. One of the problems it has faced included the fact that many visions were written by women on the negotiations and agreements submitted to Ould Sheikh, but I see that no attention was paid to these visions and therefore our efforts are lost," said Abu Esbaa.

She further said: the major failures encountered by the Pact are that there were no regulations governing its work and there were no systems that determined its paths in disagreement and agreement ... The other problem is that there is no separation between UN Women and the Pact. There was a great confusion between the UN Women as an entity steering the Pact and the Yemeni women members of the Pact who have different visions, and this led to a difference between members of the UN Women and resulted in the withdrawal of some members. "

## Pact devoid of consensus

A year after its founding, on October 14, 2016, five female members of the Pact, prominent leaders of Yemeni civil society, submitted a letter to the Pact, the UN envoy and UN Women, stating that they withdrew from the Women's Pact for Peace and Security.

They were: Afrah Al-Zuba, Nabila Al-Zubair, Rasha Jarhum, Randa Salem and Lamia Sharfeddine and this was the second withdrawal after the withdrawal of two members who were activists: Fatima al-Aghbari and Samah Redman in protest against the massacre of the Bab al-Kabir in Taiz in early June 2016 committed by Houthi and Saleh the militias that killed 17 people, including five women and a child and wounded dozens.

The two members who withdrew accused the Pact of bias and lack of neutrality towards what is happening to Taiz (265 km south of Sanaa), according to their statement reported by the media. They also stated when reached through Facebook that the refusal by the Pact to issue a statement condemning the massacre in the Bab al-Kabeer in Taiz is the reason for their decision to quit.

"Every time the coalition forces commit a massacre against civilians in Sana'a, we promptly issue a statement

# Voiceless Yemenites

Moheeb Zawa - Yemen

For decades, Yemenites have been fighting to raise their voices and obtain their rights. The 2011 revolution marked a milestone in their history and they have made great achievements. The most important of these was their representation at the National Dialogue Conference with 151 out of 565 seats.

This was the good news during the process of women's struggle in Yemen. The bad news came in 2015: "The worst country for women" was the title attributed to Yemen in the World Economic Forum's report on the situation of women in the world. Three years after the war, the situation of women has become increasingly complicated and they have become on the top of the victims' list.

"Discord" remains the feature of the Women's Pact for Peace and Security.

In secret, as it is in the public eye, two disasters plague the Yemeni scene: war and cholera. Women and children have been mostly the victims of the three-year war.

More than 2.2 million Yemeni women and girls of childbearing age are exposed to health risks as well as lack of protection. According to recent UN Women's Statistics, 1.1 million pregnant women are malnourished, threatened with cholera and require immediate health care.

Oxfam says, "The war destroyed the country, killed more than 5,000 civilians and pushed seven million people into famine, leaving half a million children suffering from acute malnutrition.

The war also led to the world's worst cholera outbreak in a year; cases suspected of having been infected with the epidemic have reached more than half a million people since last April."

"There are 700,000 cases of cholera, an increase of 5,000 cases every day until the end of August, 15.7 million people lack clean water, 1.8 million children suffer from acute malnutrition, and half of the country's hospitals have been closed," Human Rights Watch said in its latest report.

In a report posted on its website, "Yemen: The Catastrophic Cholera Crisis," Oxfam says nearly 2,000 people



have died of cholera in all Yemen's provinces. "Yemenis have already reached a critical point, more than two years after the war, "Today they are faced with two choices: either to get cholera treatment or to provide food for their families," Oxfam said.

According to the 2017 Humanitarian Response Plan, Yemen needs \$ 22.1 billion to meet humanitarian needs. UNFPA called for the need to provide all forms of support to women and girls in Yemen, especially as they are the most vulnerable and affected by the war.

UN statistics indicate that more than 3 million people have been displaced by conflicts, with more than 50% of them women and girls, and 14.8 million people lacking health care.

## Victims

The numbers above are frightening and do not give optimism. The voice of the war and the cholera has silenced the voices of women and made them only top the list and the numbers of victims.

For decades, Yemeni women have struggled to raise their voices and secure their rights, and 2011 was a milestone in their history and in which they made great achievements, the most important of which their representation at the National Dialogue Conference with 151 seats out of 565 seats.

They were also able to make great gains and enhanced on their presence by the quota of 30%. This was the good

It is clear that resolution 1325 aims to develop a new, homogeneous vision of the equality of women and men in pre-conflict and post-conflict situations and to ensure that women are able to contribute to conflict resolution, to prevent and prosecute gender-based violence and to emphasize the need for women to contribute to the formulation Initiatives for recovery, reconstruction and peace-building.

The resolution also reflects the growing interest in the effective participation of women in negotiations, peacekeeping and post-conflict situations regardless of whether women and girls are instigating, participating or victims in it or participating in peace-building and peace-keeping. Their different experiences with conflict require specially adapted responses to enable them to contribute to conflict resolution and reconstruction.

Resolution 1325 was not comprehensive, especially with regard to the delineation of responsibilities, so the resolution followed seven basic Security Council resolutions on women, peace and security, all based on international human rights law and international humanitarian law applicable in times of conflict.

These decisions brought new responsibilities to the Secretary-General of the United Nations, the parties to the conflict, other Member States, as well as the various bodies and agencies of the United Nations.

**Security Council Resolution 1820 (2008):** recognizes sexual violence related to conflicts as a method of warfare and considers its prevention an essential element in the global peace-keeping and security process and establishing security and in that sense constitutes a war crime.

**Security Council Resolution 1888 (2009):** stresses the importance of ending impunity as a key factor in ending the conflict and avoiding its renewed. By which the post of Special Representative of the Secretary-General of the United Nations on sexual violence in armed conflict was established.

**Security Council Resolution 1889 (2009):** developing a list of 26 indicators for use at the international level to follow up the implementation of resolution 1325.

**Security Council Resolution 1960 (2010):** provides a system of accountability for conflict-related sexual violence. In accordance with the resolution, the Special Representative of the Secretary-General on sexual violence in armed conflict can include "lists of shame" in her annual report. This means identifying the names of persons and armed groups suspected of committing sexual violence in conflict. The resolution also gives the Security Council the power to take action and and sanctions against groups or states to end the persistence of crimes of sexual violence.



**Security Council Resolution 2106 (2013):** emphasizes the importance of gender equality and the political, social and economic empowerment of women in efforts to prevent sexual violence in armed conflict and post-conflict situations.

**Security Council Resolution 2122 (2013):** emphasizes accountability in the implementation of resolution 1325 and the importance of involving women at all stages of conflict prevention, resolution and recovery. The resolution calls upon States that have developed mechanisms and laws to end impunity and to investigate thoroughly those responsible for war crimes, genocide, crimes against humanity or other serious violations of international humanitarian law.

**Security Council Resolution 2242 (2015):** The set of recommendations made in the framework of assessing progress 15 years after the adoption of resolution 1325 was adopted and the important role played by women at all stages of conflict and in the fight against terrorism and violent extremism was stressed.

Finally, it should be recalled that United Nations agencies have called upon countries to develop national action plans for the implementation of resolution 1325 as a crucial tool to advance the commitments of Member States in this area.

These plans provide an opportunity for national stakeholders to set priorities, identify responsibilities, allocate resources and initiate strategic actions to implement resolution 1325 within a specific timeframe.

With Arab countries experiencing political instability in some countries and conflicts in others, and with the impetus of international organizations, many countries have begun to develop national action plans to implement resolution 1325 ●

# A new and homogeneous vision with a gender equality perspective in periods of peace and conflict

Hedia Belhaj Youssef - CAWTAR

Many international instruments and treaties have taken into account different parts of women's rights, but they have not been sufficient to make women enjoy their human rights.

Each time, in every context, women's rights throughout their lives have to be recalled. Therefore, it was imperative to adopt Resolution 1325 in 2000 which deals with the status, rights and roles of women in relation to security and peace.

Although the resolution was welcomed as the first UN Security Council resolution on women, security and peace, it remains unknown to many countries, especially Arab states, which until recently considered Resolution 1325 to only concern countries in armed conflict.

**R**esolution 1325, adopted by the Security Council on October 31, 2000, represents a qualitative shift in the United Nations' handling of the protection of women at the international level, recognizing the special impact of the conflict on women and girls.

Resolution 1325, for the first time, underscores the importance of women's participation and their role in peace and building.

It links issues of discrimination against women with their exclusion from participation in decision-making and participation in economic life as well as violence against women and girls.

The resolution is based on 4 main themes and contains 18 points covering how to address gender equality and combat violence and discrimination against women and girls before, during, and after conflict.

The main themes of the resolution are: pre-conflict prevention, protection during periods of conflict and peace, participation in decision-making and peace-building, and finally relief and recovery during conflict and reconstruction period.

Participation means participation of women at all levels of decision-making and in all peace processes. It, therefore, includes their participation in national, regional and international institutions, conflict prevention mechanisms, peace negotiations, peacekeeping operations (as police officers, soldiers

and civilian workers), as well as representatives of the United Nations Secretary-General.

Protection refers to the protection of women and girls from sexual and gender-based violence. It includes the training of women and men working in peace-keeping operations in the area of women's rights and effective action to protect them.

The resolution is pushed action to prevent violence against women by promoting women's rights, accountability and law enforcement.

One of the most important points covered by this item is the prosecution of those responsible for war crimes such as sexual violence and the exception of crimes of sexual violence from amnesty agreements.

It also emphasizes the responsibility to promote the rights of women within the framework of the laws and policies of the State, as well as mainstreaming a gender perspective in peacekeeping operations, including the appointment of gender advisers in all United Nations peacekeeping operations, and taking into account the specific needs of women and girls in the formulation of policies and programs.

The resolution highlights the importance of conflict prevention by integrating gender concepts into early warning and public education systems, prosecuting violators of women's rights and protecting women during and after conflict by the local community and national and international security personnel ●

**One may wonder, why countries such as Norway, Denmark, the United Kingdom, the Netherlands, Finland, Germany, Switzerland, Spain, Belgium and many other developed and stable countries are among the first countries to adopt UN Security Council Resolution 1325 on women, security and peace? What is the objective that these countries seek to achieve in their work to develop appropriate national plans for their situation and respond to their needs and aspirations at the level of women and peace?**

In fact, the answer is clear and obvious to anyone who looks at the text of Resolution 1325 and its articles and examines it carefully.

It not only targets States living in situations of conflict and war, but also establishes mechanisms and measures, including prevention, protection, participation and relief.

In other words, stable countries, like other countries, are concerned with the Convention and its content. They are also called upon not only to adopt the resolution but also to develop national plans for its activation and implementation.

The resolution is based on four main axes: first, the prevention of war and conflict through the amendment of discriminatory laws against women, the prosecution of violators of women's rights, and secondly the protection of women by combating all forms of violence in society, whether in times of peace or conflict and which are exercised by parties to the conflict and others.

The third pillar is linked to enhancing women's participation in all decision-making levels and processes, including political and civil participation during periods of stability, as well as women's participation in making decisions related to avoiding wars, ending conflicts and achieving peace.

The fourth pillar includes relief operations by supporting women's roles in relief operations reconstruction and rehabilitation...

It therefore appears that the resolution obliges UN Member States to provide prevention mechanisms and protection tools and to promote women's participation by providing a sensitive environment for women's issues and supporting their diverse rights and roles.

This explains the response of many stable countries to the resolution and its full adoption.

However, its implementation carries many challenges related essentially to the ability of different countries to provide this environment and create the appropriate ground and the mechanisms necessary to implement it with the participation of all parties and stakeholders and actors. These challenges are faced mainly by poor and developing countries and States in conflict and war.

The importance of resolution 1325, which is aimed at strengthening international protection mechanisms, as a push for the development of women's rights in all spheres, enhancing their participation in all aspects of life and mainstreaming a gender perspective in all programs and sectors.

It also recognizes the impact and consequences of different wars on women and men and advances the agenda of women, security and peace forward for a world free of violence and conflict ●

# Cawtaryat

N° 66

Edited by the Center of Arab  
Women for Training and Research



Dr. Soukeina Bouraoui  
Executive Director



The interaction of most Arab countries to Security Council Resolution 1325 on women, security and peace is still slow to come and timid, while it should have received the most attention and interaction in view of what the Arab region has seen in terms of changes, conflicts and turns that have affected and are still affecting the security, peace and stability in the region.

These countries may not have noticed until now the importance of the resolution for millions of Arab women in all stages of their lives, whatever their status and place in society ... Indeed, no women are immune to violence and its repercussions, whether in times of peace or in times of conflict.

Moreover, they can also effectively promote peace-keeping and conflict-resolution processes if they are fully engaged in peace-building.

The importance of resolution 1325 and its added value in the promotion of the human rights of women rests in the fact that it is not only a reflection of the different and disproportionate impact of conflicts and wars on women and men, and pushing for different approaches to peacekeeping, while stressing the need for women to participate in peace negotiations and building on them.

It also basically seeks to protect the rights of women and to enhance their participation in decision-making processes and to prevent them from all forms of violence in peace situations as well.

It also aims at encouraging and motivating UN Member States to develop national action plans to activate and implement them on the ground by taking measures to enhance security by integrating a gender perspective and women's issues into the processes of conflict prevention, consolidation of stability and peace-keeping.

At the Arab level, only three countries, Iraq, Palestine and Jordan, responded to the resolution,

at various degrees, by formulating national action plans during the period 2014-2016.

Tunisia is working hard to launch its plan of action to implement UN Security Council Resolution 1325 soon. The United Arab Emirates is also preparing to develop its strategy.

Many countries continue to face many difficulties and obstacles in implementing resolution 1325 in view of the continuing wars and conditions of political and social instability, as is the case with Sudan, Libya, Syria, Yemen and Somalia, despite initiatives to adopt it.

In addition to efforts at the national level, the League of Arab States has developed a regional strategy and plan of action to advance the agenda of women, security and peace to implement the resolution in 2012, creating therefore an Arab framework to support the formulation of national plans.

A number of international and regional organizations are making efforts at the Arab level to encourage its implementation along the lines of the Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), which is raising countries' awareness about its importance and building their capacity for the formulation of action plans.

It has for this purpose developed a training manual and another on the Resolution and its complementary decisions and the role of parliamentarians in their implementation. This is also the same for the United Nations Women's Commission, which provides technical support to States to formulate national plans. All this with strong support from civil society structures and organizations active in the field of women's rights. CAWTAR has joined the efforts of ESCWA, especially in the field of training and technical support.

Hence, executives of the Steering Committee and the National Committees will be trained under the

supervision of the Ministry of Women, Family and Childhood and with the support of the United Nations Women's Fund in Tunisia.

The purpose is to develop a Tunisian national plan of action for Resolution 1325 that is expected to be submitted to the People's Assembly in 2018.

This "CAWTAR" 's issue "Cawtaryat" is the result of partnership with ESCWA to further introduce Resolution 1325 and its supplementary decisions, raise awareness about its importance and present most of the Arab experiences in relation to its implementation..●

## كوتريات 66

عدد خاص بقرار مجلس الأمن 1325

نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية

للتدريب والبحوث كوتير

Edited by the Center of Arab  
Women for Training and Research  
Cawtaryat 66

- المديرة التنفيذية لكوتير : د. سكينه بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال المجبري
- رئيسة التحرير : لبنى النجار الزغلامي
- شارك في هذا العدد : هادية بالاحاج يوسف - «كوتير»
- جمان قنيس - فلسطين
- خلود العامري - العراق
- مشيرة الزيود - الأردن
- مكرم السعيداني - تونس
- مهيب زوى - اليمن
- هويدا سليم - السودان

الأراء الواردة في المقالات المفضلة تعبر عن الرأي  
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوتير

Signed articles do not necessarily  
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT  
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord  
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS  
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002  
cawtar@cawtar.org  
www.cawtar.org

<https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch>  
<https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfcb7yamv5pD3yW>  
[https://twitter.com/CAWTAR\\_NGO](https://twitter.com/CAWTAR_NGO)